

رسالة في اسم الفاعل  
المراد به  
الاستمرار في جميع الأزمنة

للامام أحمد بن قاسم العبّادي المتوفى سنة ٩٩٤ هـ

تحقيق ودراسة

الدكتور محمد حسن عواد

الجامعة الأردنية/كلية الآداب

دار الفرقان للنشر والتوزيع

جبل الحسين - شارع خالد بن الوليد

ص.ب (٩٢١٥٢٦)

رسالة في اسم الفاعل  
المراد به  
الاستمرار في جميع الأزمنة

للامام أحمد بن قاسم العبّادي

المتوفى سنة ٩٩٤ هـ

تحقيق ودراسة

الدكتور محمد حسن عواد

الجامعة الأردنية/كلية الآداب

دار الفرقان للنشر والتوزيع

جبل الحسين - شارع خالد بن الوليد

ص.ب (٩٢١٥٢٦)

الطبعة الأولى  
حقوق الطبع محفوظة  
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م  
الرقم المتسلسل (٦٢)

الطابعون  
جمعية عمال المطابع التعاونية  
عمان - تلفون ٣٧٧٧١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

### قصة تحقيق هذه الرسالة :

قصة تحقيق هذه الرسالة قصة طويلة محفوفة بالمشقة والكد والعناء . ووجه المشقة جارٍ على انحلال العزم من بعد انعقاد غير مرّة . و«خبر» ذلك أني وقفت منذ عامين ونيف على بعض المشكلات في باب اسم الفاعل ، ورأيتُ أنَّ هذه المشكلات تستحق أن يفرد لها بحثٌ ينشر في كتابٍ أو مجلّة ، وحينئذٍ عقدت العزم على بحث هذه المشكلات وأخذت أعدّ للأمر عدته . وكنت بين الفينة والفينة أطلع الدكتور نهاد الموسى والدكتور نصرت عبد الرحمن والدكتور محمد بركات أبو علي على بعض خطواتي في البحث على نحوٍ مجملٍ غير مُفصّل . وذات مرّة وبيننا أنا أطلع الدكتور نهاد على ما دأبتُ عليه أنبأني أنَّ أحد طلبة كلية دار العلوم قد نال درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها عن اسم الفاعل ، وأن موضوع رسالته « اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية » ، وأن الدكتور تمام حسّان تولى الاشراف على هذه الرسالة . وقد صدّق الدكتور نهاد فيما قال ، فاني ألفت - من بعد - الدكتور تمام حسّان يشير إليها في أحد كتبه (١) . وكان النبا الذي أبلغنيهِ الدكتور نهاد حافزاً على مزيد من السعي والعمل فشرعتُ في اتخاذ بعض التدابير لبلوغ هذه الرسالة، والوقوف عليها ، ومطالعة مسائلها حتى لا يكون جهدي تكراراً لجهدي سبق ، وحتى يكون قرار المضي في البحث أو تركه مبنياً على أسسٍ عقلية سليمة ، وان كنتُ أعلمُ أن لكلِّ باحثٍ طريقته في تناول موضوع

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ص ٨ .

ما من الموضوعات ومنهجه الخاص به ، ونتائجه التي يتوصل اليها ،  
ولقد كتب غير كتابٍ عن الجاحظ. والمتنبي والمعرّي وغيرهم ولكل  
مؤلفٍ طوابعه الخاصة به .

ومع ايماني التام بما قدّمته فقد رأيتُ أن أُغيّر اتجاهي في  
البحث تحريزاً وتوقياً بعد أن باءت محاولاتني الرامية الى الحصول على  
تلك الرسالة بالاخفاق ، وكان اتجاهي الجديد منصباً على دراسة اسم  
الفاعل في القرآن الكريم ، بناء على اقتراحٍ اقترحه عليّ زميلاي  
الدكتور نصرت عبد الرحمن ، والدكتور محمد بركات أبو علي ،  
فانحلّ باقتراحهما ما كان منعقداً ، وانعقد ما لم يكن من قبلُ كائناً .  
ولمّا صحّ العزم على الموضوع الجديد ، وصدّقت النية في الشروع فيه  
عكفت على كتاب الله سبحانه وتعالى ، ورصدتُ ما جاء فيه من أبنية  
اسم الفاعل مراعيّاً في الرصد جوانب اسم الفاعل كلها من عملٍ وبناء  
ودلالة ، ورصدتُ كذلك أبنية الصفة المشبّهة وصيغ المبالغة ، وكنت  
كلّما استخرجتُ بناء من القرآن عرّضته على تفسير البحر المحيط  
لأرى ما يقول المفسرون فيه ليكون لي ذلك عوّناً وردفاً ، وقد  
استغرق هذا العمل مني زمناً ليس هيناً ولا يسيراً ، وحسبي أنني لا  
أزال غارقاً فيه ، وحسبي أن أُشير الى أنني قرأتُ ستة أجزاء من البحر  
المحيط حرّفاً حرّفاً ، ولا تزال القراءة مستمرة ، ولا تزال الرحلة  
مع الموضوع طويلة شاقّة أرجو المولى أن أقوم بحققها بلا نكوصٍ  
ولا تخاذل .

وبينا أنا منسجمٌ مع اسم الفاعل في القرآن آنبأني أحد طلابنا (٢)  
وقد ترامى اليه نبأ اشتغالي باسم الفاعل - أن ثمة رسالة عن اسم

(٢) هو الطالب : خالد السعيد أحد طلبة الدراسات العليا (قسم الماجستير) .

الفاعل للامام العَبَّادِي وَقَفَ عليها في فهارس المخطوطات المصوّرة المحفوظة بمركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الاردنية ، فهرعت اليها وقرأتها فالفيتها رسالة نفيسة تُسَلِّط ضوءاً مكثفاً على بعض المشكلات في اسم الفاعل ، وخطر لي أن أقوم بتحقيقها واذاعتها في الناس ، لولا ما وجدتُ فيها من سقطٍ يظهره السياق في غير موضع ، واكتفيت بتصويرها ثم استنساخها والتعليق عليها ببعض التعليقات واحتفظت بها حتى أعرش على نسخة أُخرى تعين على العمل فيها ، وتكمل ما فيها من السقط . ومن حسن الحظ أنه تمَّ لي ما رجوتُ وعثرتُ على هذه النسخة المنشودة وأنا أُطالعُ فهارس المخطوطات في مكتبة الجامعة الاردنية ، واذا هي نسخة محفوظة بالمكتبة القادرية ببغداد ، فالتمستُ من قسم التزويد بمكتبة الجامعة الاردنية تزويدي بهذه النسخة ، وكانت استجابة المكتبة القادرية سريعة تفوق ما كان متوقفاً ، عندئذٍ عقدتُ العزم على تحقيقها مع التقديم لها بدراسةٍ عن اسم الفاعل موجزة مستخلصة من البحث الذي أعمل عليه وهو « اسم الفاعل في القرآن » .

هذه قصة تحقيق رسالة اسم الفاعل ، وأرجو الله أن أكون قد وفقت فيما نَدَبْتُ اليه نفسي ، وأرجو الله مرّةً أُخرى أن يكون عملي في هذه الرسالة خالصاً لوجهه الكريم غير مبتغٍ من ورائه شيئاً .

وفي الختام أوجه خالص الشكر وأعمقه لكلِّ من مدَّ لي يدَ العون والمساعدة وأخصُّ بالذكر الاستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة، رئيس قسم اللغة العربية وآدابها في الجامعة الأردنية ، فقد يسَّر لي تصوير بعض المخطوطات والدكتور محمد عدنان البخيت مدير مركز

الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية ، والأخ صالح الحديدي مدير  
قسم التزويد بمكتبة الجامعة الأردنية ، والأخ أمين جبر والأخ عمر  
حمادنة العاملين في قسم التزويد والفهرسة والتصنيف بمكتبة  
الجامعة الأردنية .

والله من وراء القصد

**الدكتور محمد حسن عواد**



## مؤلف الرسالة (١)

هو العلامة شهاب الدين أحمد بن قاسم الصبَّاغ العبَّادي القاهري المصري أحد أعلام العربية في القرن العاشر الهجري ، لم أقف على تاريخ ولادته ، وأخباره عزيزة ، غيرَ أنَّ من ترجموا له أجمعوا على تعظيم شأنه ، وعلوِّ قدره ، ورفعة منزلته . قال صاحبُ الشذرات « وبرع وساد وفاق الأقران ، وسارت بتحريراته الركبان ، وتشنفت من فرائد فوائده الآذان » (٢) .

وقال الغزي : « كان بارعاً في العربية ، والبلاغة والتفسير ، والكلام » (٣) أخذ العلمَ عن الامام ناصر الدين اللقاني ، والامام شهاب الدين البرلسي المعروف بعميرة ، والامام قطب الدين عيسى الايجي الصفوي . ومن تلاميذه محمد بن داود المقدسي (٤) .

**مؤلفاته :** ترك الامام العبَّادي عدة مؤلفات « غاية في الدقة » (٥) ، أذكر منها ما وقفت عليه .

١ - فتح الغفَّار بكشف مخبأة غاية الاختصار . وهو شرح " لغاية الاختصار في فروع الشافعية ، ويقع في مجلدين .

٢ - الحواشي والنكات والفوائد والمحركات على مختصر السعد في المعاني والبيان .

---

(١) اعتمدت في هذه الترجمة على : الكواكب السائرة ١٢٤/٣ ، وشذرات الذهب ٤٣٣/٨ وكشف الظنون ١٥٢/١ ، ٤٧٦/١ ، ٥٩٦/١ ، ١١٣٩/٢ ، ١٣٧٣ ، ٢٠٠٦ وايضاح المكنون ٤٢٣/١ ، ٤٤٨/٢ ، ١٣٦/٢ ، والأعلام ١٩٨/١ ، ومعجم المؤلفين ٤٨/٢ - ٤٩ ، ونشأة النحو : ٣٠٤ .

(٢) شذرات الذهب : ٤٣٤/٨ .

(٣) الكواكب السائرة ١٢٤/٣ .

(٤) انظر الكواكب السائرة ١٢٤/٣ . وشذرات الذهب ٤٣٤/٨ .

(٥) نشأة النحو : ٣٠٤ .

- ٣ - حاشية على شرح الورقات • والورقات عمل" في الأصول لامام  
الحرمين عبد الملك الجويني •
- ٤ - شرح جمع الجوامع في أصول الفقه للسبكي ، ويسمى : الآيات  
البيئات •
- ٥ - حاشية على شرح المنهج •
- ٦ - حاشية على شرح ألفية ابن مالك في النحو •
- ٧ - رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة • ولم  
يذكر مَنْ عدت اليهم في ترجمة الامام العبادي هذه الرسالة •
- وفاته :** وكانت وفاة الامام العبادي سنة ٩٩٢ هـ وقيل سنة  
٩٩٤ هـ في المدينة المنورة عائداً من الحج •

## الرسالة

هذه رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة تُسَلِّطُ الضوء على بعض المشكلات في بابين من أبواب العربية هما بابُ اسم الفاعل ، وبابُ الصفة المشبهة ، ولقد قُدر لي أن ألابس هذين البابين فترة من الزمان ليست قصيرة أحسبها دافعاً يدفعني الآن لجعل هذه الدراسة دراسة لمسألة اسم الفاعل لا أن تكون مقتصرة على دراسة ما جاء في رسالة الامام العبادي .

مسألة اسم الفاعل :

أ - في الدلالة :

الثبوت والحدوث في اسم الفاعل :

مسألة الثبوت والحدوث من أشدّ المسائل خطراً في هذا الباب ، لأنّ تقرير الثبوت فيه أو الحدوث وتغليب جانب على جانب يفضي الى غايات بعيدة تؤول الى الاضطراب والقلق ، وهو ما نراه ظاهراً في أبحاث المتقدمين على ما فيها من دقة عجيبة ، ونفاذ الى بواطن المسائل ، وادراك للمشكلات عميق . وسرّ الاضطراب عندي راجع الى الحدود التي رسمها النحاة وعوّلوا عليها ، وانطلقوا منها في تقرير الأحكام الفرعية . فهم على سبيل المثال يرسمون القاعدة ثم يجدون من الشواهد ما ينقض الحدّ بلكه الخروج عنه وبدلاً من أن يعيدوا النظر فيما أصلوه نراهم يحاولون تأويل ما نقض الحدّ تأويلاً سائفاً حيناً ، وتأويلاً غير سائغ أحياناً مما يزيد المشكلة اشكالا ، ويفضي الى بلبلة واضطراب كثير . ولعلّ قضية الثبوت والحدوث في اسم الفاعل مثال "ساطع" على هذا الذي قدّمناه ، فقد قرّر النحاة أن اسم الفاعل هو ما دلّ على الحدث والحدوث وفاعله (١)

(١) أوضح المسالك : ٢ / ٢٤٨ .

وَقَرَرُوا أَيْضاً أَنْ «صِيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر» (٢) ،  
وَقَرَرُوا أَيْضاً أَنْ «الصفة المشبهة» ما اشتق من فعلٍ لازمٍ لمن قام به على معنى الثبوت» (٣) .

ومقتضى الحدين أن التفريق بينهما قائمٌ على الحدوث وضعاً في اسم الفاعل ، وعلى الثبوت وضعاً في الصفة المشبهة ، وكان حقاً واجباً أن يكون الحدان حاسمين لكل لبسٍ أو اضطراب ، ولكن الواقع غير هذا فقد رأيتُ أن كثيراً مما جاء على فاعل دالٍ على الثبوت ، وأن بعض ما جاء على أبنية الصفة المشبهة ، دالٌ على الحدوث ، وقد نصَّ النحويون على هذا ، ودونك شيئاً مما نصوا عليه . قال ياسين : « وكثيراً ما يستعمل اسم الفاعل من غير افادة التجدد والحدوث ، كما في الله عالم ، وامرأة حائض وغير ذلك » (٤) .

وقال خالد الأزهري بصدد الحديث عن أبنية الصفات المشبهة « جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين » (٥) .

ومقتضى ما سبق وقوع اللبس ، وتطرق الوهن الى الوجه الذي أقامه النحاة للتفريق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ، لأن كثيراً مما جاء على أبنية اسم الفاعل يفيد الثبوت لا الحدوث كضامر ، وطاهر ، وفاسق ، وكافر ، ومحسن ، ومطمئن ، ومستقيم ونحوها . وهذه الصفات ونحوها محل حيرة النحاة ، فمنهم من يلحقها ، باسم أفعال اعتباراً للصيغة ، ومنهم من يلحقها بالصفة المشبهة اعتباراً

(٢) شرح الكافية ١٩٨/٢ .

(٣) شرح الكافية ٢٠٥/٢ .

(٤) حاشية على شرح الفاكهي ١٤٦/٢ .

(٥) التصريح على التوضيح ٧٨/٢ .

للدلالة كما سنرى . قد يقال إنَّ العبارة بالأصل الوضعي لا بالفرع الطارئ ، أعني أن الأصل في اسم الفاعل الدلالة على الحدث، والثبوت فيه طارئ ، والأصل في الصفة المشبهة الثبوت والحدث فيها طارئ ، وهذا ما جعل الرضي يخرج طاهراً ، وضمراً من حدِّي اسم الفاعل والصفة المشبهة .

قال في حدِّ اسم الفاعل «ويخرج بهذا القيد - أي الحدث - ما هو على وزن الفاعل إذا لم يكن بمعنى الحدث نحو : فرس ضامر وشازب ومقوّر» (٦) .

وقال في حد الصفة المشبهة «قوله : على معنى الثبوت ، أي الاستمرار يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فأنه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدث ، ويخرج عنه نحو : ضامر ، وشازب ، وطالق ، وان كان بمعنى الثبوت لأنَّه في الأصل للحدث ، وذلك لأنَّ صيغة الفاعل موضوعة للحدث والحدث فيها أغلب» (٧) .

والذي ذكره الرضي يؤول إلى التناقض ويحمل على التعسف من عدة جهات :

**الجهة الأولى :** ومبناها على مراعاة الأصالة في هذه الأوصاف في حد الصفة المشبهة ومراعاة الفرعية فيها في حد اسم الفاعل، ومقتضى هذا النظر خروجها من الحدين ، وهو أمرٌ غير سائغ ولا مقبول، وكان حقاً واجباً على الرضي . توحيد النظر في البابين بمراعاة الأصالة أو مراعاة الفرعية .

**الجهة الثانية :** إنَّ الحدث الوضعي والثبوت الوضعي استبداء بالرضي استبداداً ظاهراً غير خافٍ في البابين ، وهو ما درج عليه

(٦) شرح الكافية ٢/١٩٨ .

(٧) شرح الكافية ٢/٢٠٥ .

النحاة من قبل' ومن بعد' . مع أنّ الحدوث الوضعي والثبوت الوضعي كذلك انما يحدده الاستعمال اللغوي وجريانه وشيوعه ، ولا يحدده التصور النظري المجرد .

والدليل' على ذلك أنني قمت' بحصر مواضع استعمال اسم الفاعل في القرآن ، فألفيت' الكثرة الكاثرة من هذه المواضع دالّة على الثبوت لا الحدوث من مثل «عالم» و «الخاصرون» و «الكافرون» و «نحن له مسلمون» و «الفاسقون» و «المؤمنون» و «المهتدون» و «الخاصعون» و «المتقون» و «المحسنون» و «العابدون» و «الساجدون» ونحوها كثير جداً .

ويزيد ما أقول قوّة أنّ النحاة صرحوا بهذا قال ياسين : «وكثيراً ما يستعمل اسم الفاعل من غير افادة التجدد والحدوث» (٨) .

وقال عبد القاهر الجرجاني : « فاذا قلت : زيد" منطلق ، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك : زيد طويل وعمره قصير ، فكما لا يقصد هاهنا الى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث ، بل توجبهما وتثبتهما فقط ، وتقضي بوجودهما على الاطلاق ، كذلك لا تتعرض في قولك : زيد منطلق لأكثر من اثباته لزيد» (٩) .

وقال أبو حيان : «المضارع فيما ذكر البيانين مشعر" بالتجدد والحدوث بخلاف اسم الفاعل ، لأنه عندهم مشعر" بالثبوت» (١٠) .

(٨) حاشية على شرح الفاكهي ١٤٦/٢ .

(٩) دلائل الاعجاز ١٩٣ .

(١٠) البحر المحيط ٤١/١ .

وقال الدكتور مهدي المخزومي « ويرى الدارس أن هذا البناء – يعني بناء فاعل – في استعمالاته إنما يدلُّ على الثبوت والدوام إذا استعمل وحده غيرَ متصل بشيء بعده نحو : خالد قائم » (١١) .  
ودونك نماذج من تفسير أبي حيان لبعض الآيات المتضمنة  
أسماء فاعلين .

قال في قوله تعالى : « إني جاعل في الأرض خليفة » وجعل الخبر اسم فاعل لأنَّه يدلُّ على الثبوت دون التجدد شيئاً فشيئاً » (١٢) .

وقال في قوله تعالى : « والله مخرج ما كنتم تكتمون » آتى باسم الفاعل ، لأنه يدل على الثبوت ، ولم يأت بالفعل الذي هو دالٌّ على التجدد والتكرار ، إذ لا تجدد فيه (١٣) . وقال في قوله تعالى : « أولئك هم المتقون » وأخبر عن أولئك الثاني بموصول صلته اسم الفاعل ليدلَّ على الثبوت ، وأنَّ ذلك وصف لهم لا يتجدد بل صار سجيَّة لهم ووصفاً لازماً » (١٤) .

وقال في قوله تعالى : « ونحن له مسلمون » ذكر هذه الجملة الاسمية المخبر عن المبتدأ فيها باسم الفاعل الدال على الثبوت ، لأنَّ الانقياد لا ينفكون عنه دائماً » (١٥) .

وقال في قوله تعالى : « وما يضل به إلا الفاسقين » وآتى باسم الفاعل صلةً للألف واللام ليدل على ثبوتهم في هذه الصفة فيكون وصف النسق لهم ثابتاً » (١٦) .

(١١) النحو العربي : ١٢٥ .

(١٢) البحر المحيط ١/١٤٠ ، ٣٠/البقرة .

(١٣) البحر المحيط ١/٢٦٠ ، ٧٢/البقرة ويلاحظ، ان اسم الفاعل وقع هنا بمعنى الماضي ، وتناولوه على

حكاية حال مستقبله – البحر ١/٢٦٠ ، ومعنى اللبيب : ٦٩١ .

(١٤) البحر المحيط ٢/٨ ، ١٧٧/البقرة .

(١٥) البحر المحيط ١/٤٠٣ ، ١٣٣/البقرة .

(١٦) البحر المحيط ١/١٢٩ ، ٢٦/البقرة .

وقال في قوله تعالى : « إنما نحن مستهزءون » « جملة اسمية مؤكدة بانما مخبر عن المبتدأ فيها باسم الفاعل الذي يدل على الثبوت ، وأن الاستهزاء وصف ثابت لهم ، لا آن ذلك تجدد عندهم ، بل ذلك من خلقهم وعادتهم مع المؤمنين » (١٧) .

وقال في قوله تعالى : « وما هم بمؤمنين » « وتسلط النفي على اسم الفاعل الذي ليس مقيداً بزمان ليشمل النفي جميع الأزمان ، إذ لو جاء اللفظ منسجماً على اللفظ المحكي الذي هو آمنة ، لكان وما آمنوا ، فكان يكون نفياً للايمان الماضي ، والمقصود أنهم ليسوا متلبسين بشيء من الايمان في وقت من الأوقات . وهذا أحسن من أن يحمل على تقييد الايمان المنفي ، أي وما هم بمؤمنين بالله واليوم الآخر » (١٨) .

فأنت ترى مما تقدّم أن الأصل في الحدوث والثبوت إنما هو الاستعمال لا التصور النظري المجرد ، وأن كثيراً من اسم الفاعل دال على الثبوت سواء أكان لازماً أم متعدياً ، وأن الحدوث فيه مبني على المسامحة ، ولأن ما يؤدي الى العمل إنما هو رائحة من الفعل لا معنى الفعل .

ولا يقال إن اسم الفاعل في بعض ما سقت من شواهد دال على الاستمرار ، فهو فعل دائم - كما يحلو للدكتور المخزومي ذلك (١٩) - لا يقال هذا « لأن الأصل في كل ثابت استمراره » (٢٠) ، وقد كفاني مؤونة الرد على الدكتور المخزومي الدكتور ابراهيم السامرائي « (٢١) .

(١٧) البحر المحيط ٦٩/١ ، ١٤/البقرة .

(١٨) البحر المحيط ٥٥/١ ، ٨/البقرة .

(١٩) النحو العربي : ١٣٩ ، ١٥٨ .

(٢٠) حاشيه على شرح الفاكهي ٥١٠/٢ .

(٢١) انظر الفعل زمانه وأبنيته ٤٦/٣٩ .



فاسم الفاعل إذن بناء أو أبنية دالّة على الثبوت تارة وعلى الحدوث تارة أخرى ، ويراد بالحدوث رائحة الفعل كما أسلفنا لا معنى الفعل مطابقة - كما سيأتي أيضاً- قد يقال إنّ هذا لم يغيب عن بال النحاة، لأنهم أطلقوا اسم الفاعل وأرادوا به ما دلّ على الحدوث فقط لا ما دلّ على الثبوت . وهذا يُفسّر قول بعض المغاربة أن اسم الفاعل اللازم ملحق بالصفة المشبّهة (٢٢) ، ويُفسّر قولهم إذا قصد بالصفة المشبّهة معنى الحدوث حوّلت الى فاعل (٢٣) ، غير أنهم نصّوا على أنّ هذا التحويل ليس بواجب ، وهو ظاهر كلام الرضي « ولهذا اطرده تحويل الصفة المشبّهة الى فاعل كحاسب وضايق عند قصد النص على الحدوث » (٢٤) . وقال ياسين : « قضيته أنّ تلك الصيغ تستعمل للحدوث ، وإن لم تحوّل الى فاعل ، فقولهم إذا قصدوا الحدوث حوّلت إلى فاعل ليس بواجب ، إلاّ ان أريد النص على الحدوث ، كما يدل له قول الرضي استدلالاً لشيء ذكره ولهذا اطرده . . . الخ » (٥٢) .

والتحويل على الحدث والحدوث في اسم الفاعل هو الذي جعل الرضي يعقب على قول ابن الحاجب إنما سمي اسم الفاعل « بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا أصل الباب له فلم يقولوا المفعول ولا المستفعل » (٢٦) بقوله : « ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن اسم الفاعل ، بل المراد اسم ما فعل الشيء ، ولم يأت المفعول والمنفعل والمتفعل بمعنى

(٢٢) انظر شرح التسهيل للمراي ٤٥٩/٢ .

(٢٣) شرح التسهيل ٤٦٤/٢ ، وشرح المفصل ٢٨/٦ .

(٢٤) شرح الكافية : ٢٠٥/٢ .

(٢٥) شرح التصريح على التوضيح ٧٨/٢ . وحاشية على شرح الفساكهي ١٥٠/٢ . وحاشية الشيخ محمد

محي الدين عبد الحميد على أوضح المسالك ٢٦٧/٢ .

(٢٦) الكافية ١٩٨/٢ .

الذي فَعَلَ الشيء حتى يقال اسم المفعول • بلى لو قال انهم اطلقوا اسم  
الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر ،  
لأنَّ الأَغلب فيما بني له هذه الصيغة أن يفعل فعلاً كالقائم ، والقاعد ،  
والمستخرج لكان شيئاً «(٢٧)» • وهذا الذي ساقه الرضي مردود من  
عِدَّة جهات :

**الجهة الأولى :** أنه يفضي إلى إهدار صيغة اسم الفاعل ، ويعوّل  
على الدلالة ، وحقيقة اسم الفاعل صيغة ودلالة معاً • قد يقال أراد  
الصيغة الملازمة للحدوث لا الصيغة الملازمة للثبوت • وهذا القول  
مردود أيضاً لأنَّ مقتضاه اعتبار صيغة اسم الفاعل هي صيغة جارية  
على الحدوث والثبوت ، وهو ما لم يرده الرضي •

**الجهة الثانية :** وهي ما قدّمناه من أنَّ اسم الفاعل دال على الحدوث  
وضعاً وهم ، وأن الحدوث والثبوت إنما يحددهما الاستعمال اللغوي ،  
وقد تقدم أن صيغة فاعل في الأعم الأغلب دالّة على الثبوت •

**الجهة الثالثة :** ان اسم ما فَعَلَ الشيء لا يتبين إلا بالصيغة ،  
ولولا الصيغة لما كان ثمة فرّق بين الفعل واسم الفاعل في أن كلا  
منهما دالٌّ على الحدث والحدوث •

**الجهة الرابعة :** لا نسلّم للرضي ما قال لأنَّ النحاة وإن شغلهم  
الحدوث في اسم الفاعل وعوّلوا عليه ، لكنهم لم يهدروا الصيغة  
بدليل ما تقدّم عن ابن الحاجب ، وهذا يُفسّر اضطرابهم في  
تصنيف ما كان على فاعل وكان دالاً على الثبوت هل يلحق باسم الفاعل

(٢٧) شرح الكافية ٢/١٦٨/١٩٩ •

اعتباراً للصيغة أو يلحق بالصفة المشبهة اعتباراً للدلالة ؟ وهناك بعض ما قالوه لتقف على حيرتهم واضطرابهم .

قال ابن مالك : « وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبّهة ولو كان من متعدّدٍ إن أمن اللبس، وفاقاً للفارسي» (٢٨) . وقال صاحب التصريح مثل قوله (٢٩) ، قال ياسين « قَوْلُهُ : عومل معاملة الصفة ظاهره أنّه حينئذٍ ليس منها ، والظاهر خلافه » (٣٠) ، وقال المرادي : « ولقائلٍ أن يقول إنّ ضامراً ومنطلقاً ومنبسطاً ونحوها مما يجري على المضارع اسماء فاعلين قصد بهما الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبّهة وليست بصفة مشبّهة » (٣١) .

وقال ابن مالك فيما ساقه ياسين « اسم الفاعل إذا قصد به الثبوت جازت إضافته لمرفوعه إن كان من قاصرٍ اتفاقاً ، أو من متعدّدٍ لواحدٍ على خلاف ما اذا كان متعدّياً لاكثر من واحد فأطلقوا أنه لا يجوز » (٣٢) ، فعبراً عن الثابت باسم الفاعل لا بالصفة المشبّهة ، ومما تقدم يُعلّم أن ضامراً وطاهراً ومنبسطاً ونحوها اسماء فاعلين عوملت معاملة الصفة المشبّهة وليست منها . وقال ابن هشام هي صفات مشبّهة ولفظه «جميع هذه الصفات صفات مشبّهة إلا فاعلاً كضارب ، وقائم فانه اسم فاعل إلا إذا أُضيف إلى مرفوعه ، وذلك فيما دلّ على الثبوت كظاهر القلب ، وشاحط الدار ، أي بعيدها ، فصفة مشبّهة أيضاً » (٣٣) . فأنت ترى حيرة النحاة جلية عارية غير

(٢٨) التسهيل : ١٤١ ، وشرحه للمراي ٤٦٤/٢ .

(٢٩) التصريح : ٧٠/٢ .

(٣٠) شرح التصريح ٧٠/٢ .

(٣١) رسالة في اسم الفاعل : ٧٩ ، وحاشية على شرح الفاكهي ١٥٠/٢ .

(٣٢) حاشية على شرح الفاكهي ١٤٩/٢ . وعلق ياسين على قول ابن مالك «والظاهر أنه حينئذٍ يصير صفة

شبهه . وقال : وهو ما يقتضيه تعريف اسم الفاعل . واعتبار دلالته على الحدوث .

(٣٣) أوضح المسالك ٢٦٧/٢ ، وانظر رسالة في اسم الفاعل : ٧٢ .

مستورة ، وأساس الحيرة راجع إلى الحدّ الذي رسمه النحاة' لاسم الفاعل ، وهو حدّ قائم" على اعتبار الحدوث في دلالة اسم الفاعل .  
وقد أحس الامام العبادي بالمشكلة إحساساً قوياً وأجاب عنها إجابة غير شافية ، لأنه لم يستطع مفارقة ما عليه النحاة في المسألة ، وما عليه إلا أن يفسّر ما قاله اسلافه من قبل . قال : « وقد اختلف تعبيرهم فيه منهم مَنْ يُعَبَّرُ بِأَنَّهُ صفة مشبّهة ، ومنهم من يُعَبَّرُ بِنَحْوِ أَنْ لَهُ حكم الصفة المشبّهة ، وأنه يعامل معاملتها ، فيحتمل أن اختلف هذا التعبير مبني على الاختلاف في اسم الفاعل المذكور هل هو صفة مشبّهة حقيقة أو لا ؟ ويحتمل أن المراد منهما واحد ، وأن في أحدهما مسامحة ، إمّا بأن يراد بالأوّل أَنَّهُ صفة مشبّهة حكماً ، وإنما أن يراد بالثاني انه صفة مشبّهة حقيقة ، والتعبير بأن له حكمها أو أنه يعامل معاملتها لا ينافي أَنَّهُ منها حقيقة ، وإنما عَبَّرُوا بِذَلِكَ لِأَنَّ إِدْخَالَه فِيهَا أَمْرٌ طارِئٌ عَلَى أَصْلِ وَضَعِهِ » (٣٤) .

والوجه عندنا أن اسم الفاعل بناء ودلالة متلازمان لا يتخلفان ، وأن هذه الدلالة ذات شقين : شق يفيد الحدوث ، وشق آخر يفيد الثبوت ، سواء" أكان ثبوتاً استمراريّاً « لا يمكن انفكاكه كطويل الأنف ، وعريض الحواجب وواسع النم ، أم يمكن انفكاكه كحسن الوجه ، ونقي الثغر ، وظاهر العرض » (٣٥) وسواء" أكان ثبوتاً استمراريّاً من « غير تخلل كحسن الوجه » (٣٦) ، أم « مع التخلل نحو متقلب الخاطر » (٣٧) ، ولا يجوز التعويل على شقٍ دون شقٍ في تقرير حقيقة اسم الفاعل .  
ومقتضى هذا النظر توحيد بابي اسم الفاعل والصفة المشبّهة في بابٍ واحد هو باب اسم الفاعل ، وليس ما نقوله نايباً ولا مستكراً كما

(٣٤) رسالة في اسم الفاعل : ٧٩ .

(٣٥) التصريح على التوضيح ٨١/٢ .

(٣٦+٣٧) التصريح ٨٣/٢ .

قد يبدوللخاطر الأوّل ، فقد نصّ النحاة على أنّ الصفة فرع عن اسم الفاعل ، وقد جرى تعبير اسم الفاعل عند بعضهم على ما عرف أنه صفة مشبّهة كعظيم وطيب ونحوهما . قال أبو حيان في قوله تعالى: « حلالاً طيباً » (٣٨) ، « وقال ابن عطية ويصح أن يكون طيباً حلالاً من الضمير في كلوا تقديره مستطيين . وهذا فاسد في اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظ فلأنّ طيباً اسم فاعل ، وليس بمطابق للضمير ، لأنّ الضمير جمع ، وطيب مفرد، وليس طيب بمصدر فيقال لا يلزم المطابقة، وأمّا ما يسوقونه من فوارق بين اسم الفاعل والصفة المشبّهة المأكول ، والمستطيب من صفات الأكل » (٣٩) .

وقال في قوله تعالى : ولهم عذاب عظيم (٤٠) « عظيم اسم فاعل من عظم غير مذهب به مذهب الزمان » (٤١) . وقال ياسين : « إذا قصد باسم الفاعل الثبوت اضيف إلى مرفوعه وأنه باقٍ على كونه اسم فاعل » (٤٢) .

« أمّا ما يسوقونه من فوارق بين اسم الفاعل والصفة المشبّهة فيسهل علينا ردّه إذا استقر عندنا أنّ اسم الفاعل يطلق ويراد به الدلالة على الحدوث أو الثبوت وأن الصفة المشبّهة تطلق ويراد بها الدلالة على الثبوت غالباً والحدوث فيها طارئ كما ينص الاستعمال اللغوي على ذلك ، وأن حكم الصفة المشبّهة هو حكم اسم الفاعل الدال على الثبوت تماماً لا فرّق بينهما ، وقد نصّ النحاة على ذلك - كما تقدم - وأن حيرتهم لم تكن راجعة إلى الخطأ في تقرير أحكام اسم الفاعل الدال على الثبوت أو أحكام الصفة المشبّهة ، وإنما هو راجع إلى

(٣٨) ١٧٣ / البقرة .

(٣٩) البحر المحيط ١/ ٤٧٨ .

(٤٠) البقرة / ٧ .

(٤١) البحر المحيط ١/ ٤٦ .

(٤٢) حاشية التصريح على التوضيح ٢/ ٧١ .

اعتبار اسم الفاعل دالاً على الحدوث بالوضع ، وههنا يقع الاشكال والاضطراب ولا بأس علينا إن سقنا ما قالوه من الفوارق بين البابين حتى نقف على ضعف هذه الفوارق ورخاوتها . قال ابن هشام في مغني (٤٣) ، اللبيب «ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة ، وذلك أحد عشر أمراً .

**أحدها :** أنته يصاغ من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ، ومستكبر ، وهي لا تصاغ إلا من القاصر كحسن وجميل .

**الثاني :** أنته يكون للأزمنة الثلاثة ، وهي لا تكون إلا للحاضر ، أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر .

**الثالث :** أنته لا يكون إلا مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ، ومنه يقوم وقائم ، لأن الأصل يَقْوُمُ - بسكون القاف وضم الواو - ثم نقلوا . وأمّا توافق أعيان الحركات فغير معتبر ، بدليل ذاهب ، وَيَذْهَبُ ، وقاتل وَيَقْتُلُ . ولهذا قال ابن الخشاب : وهو وزن "عروضي لا تصريفي ، وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العريض ، وغير مجارية ، وهو الغالب نحو : ظريف وجميل . وقول جماعة انها لا تكون إلا مجارية مردود باتفاقهم على أن منها :

من صديقٍ أو أخِي ثقةٍ أو عدوٍ شاحط داراً

**الرابع :** أن منسوبه يجوز أن يتقدم عليه نحو : زيد " عمراً ضارب" ، ولا يجوز وجهه " حسن .

(٤٣) مغني اللبيب : ٤٥٨ - ٤٦٠ ، وانظر الأشباه والنظائر ١٩٠/٢ وما بعدها والتصريح ٨٢/٢ وحاشية على الفاكهي ١٥٠/٢ وما بعدها .

**الخامس :** أنَّ معموله يكون سببياً وأجنبياً نحو : زيْدٌ ضاربٌ  
غلامه وعمراً ، ولا يكون معمولها إلا سببياً • تقول زيْدٌ حَسَنٌ  
وجَهِه أو الوجه ، ويمتنع زيْد حَسَنٌ عمراً •

**السادس** أنه لا يخالف فعله في العمل ، وهي تخالفه ، فانها  
تنصب مع قصور فعلها • تقول : زيْدٌ حَسَنٌ وجَهِه • ويمتنع  
زيْدٌ حَسَنٌ وجَهِه بالنصب خلافاً لبعضهم • فأما الحديث : ان  
امراة كانت تُهَرِّاقُ الدماء • فالدماء تمييز على زيادة أل • قال ابنُ  
مالك : أو مفعول على الأصل تُهَرِّيقُ ثم قلبت الكسرة فتحة والياء  
ألفاً كقولهم ، جارةٌ وناصاةٌ ، وبَقَا • وهذا مردود ، لأنَّ شرط ذلك  
تحرك الياء كجارية وناصية وبَقَى •

**السابع :** أنَّه يجوز حذفه ، وبقاء معموله • ولهذا أجازوا : أنا  
زيْدٌ ضاربه ، وهذا ضاربٌ زيْدٌ وعمراً ، بخفض زيْد ونصب عمرو  
باضمار فعل أو وصف منون • وأما العطف على محلِّ المخفوض فممتنع  
عند من شرَط وجود المحرز كما سيأتي • ولا يجوز : مررت برجلٍ  
حَسَنٍ الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل ، ولا مررت برجلٍ  
وجَهِه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة ، لأنها لا تعمل محذوفة ،  
ولأنَّ معمولها لا يتقدّمها وما لا يعمل لا يفسر عاملاً •

**الثامن :** أنَّه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى  
مضاف إلى ضميره نحو : مررت بقاتل أبيه، ويقبح : مررت بحسن وجهه •

**التاسع :** أنَّه يُفْصَلُ مرفوعه ومنصوبه ك : زيْدٌ ضاربٌ في  
الدار أبوه عمراً ويمتنع عند الجمهور : زيْد حَسَنٌ في الحرب وجهه  
رفعت أو نصبت •

**العاشر :** أنّه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ، ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتأخرو المفاربة • ويشكل عليهم الحديث في صفة الدَجَال : أَعْوَرَ عينه اليمنى •

**الحادي عشر :** أنّه يجوز اتباع مجروره على المحلّ عند من لا يشترط المحرز ، ويحتمل أن يكون منه : وجاعِلِ الليلِ سَكَنًا والشَّمْسِ ، ولا يجوز : هو حَسَنُ الوَجْهِ والْبَدَنِ بجرِّ الوجه ونصب البدن ، خلافاً للفرّاء أجاز : هو قَوِيُّ الرِّجْلِ واليَدِ : برفع المعطوف ، وأجاز البغدادية اتباع المنصوب بمجرورٍ في البابين «(٤٤)» •

والمدقق في هذه الفروق يلقاها راجعة إلى اعتبار الجزئي ، وقائمة على الفرق بين الحدوث والثبوت ، وأن دلالة اسم الفاعل هي الحدوث فقط ، فاذا استقرّر لنا أن اسم الفاعل بناء ودلالة كما تقدم ، وأن دلالته ذات شقين أحدهما يفيد الحدوث ، والآخر يفيد الثبوت ، وأنّ طاهراً اسم فاعل كما أنّ قائماً اسم فاعل ، كما أنّ ضارباً اسم فاعل ، فإنّ هذه الفروق سرعان ما تتلاشى • فالصفة المشبّهة فرعٌ عن اسم الفاعل - كما نصّوا - وهي بعضه ولا ينعكس الأمر • فاذا كانت الصفة المشبّهة دالة على الثبوت ، فاسم الفاعل دالٌّ على الحدوث والثبوت • واذا كانت الصفة المشبّهة تصاغ من فعلٍ قاصرٍ ، فاسم الفاعل يصاغ من فعلٍ قاصرٍ ومتعدٍ ، وإذا كانت الصفة المشبّهة لا يجوز أن يتقدم منصوبها عليها فكذلك اسم الفاعل الدال على الثبوت كضامر بطنه بنصب بطنه ، ومن الخطأ أن يوازن ابن هشام بين اسم فاعل دالٌّ على الحدوث وبين صفة مشبّهة دالّة على الثبوت ، والأولى أن تقع الموازنة بين ما دلّ على الثبوت في كلٍّ وحينئذٍ ينمحي الفرق • فاسم الفاعل اذن يتقدم معموله تارة ويتأخر تارة أخرى باعتبار

(٤٤) مغني اللبيب : ٤٥٨ - ٤٦٠ •



الحدوث والثبوت • واما ما دلّ على الحدوث منه فيجوز تقدم معموله ويجوز تأخره • وإذا كانت الصفة المشبّهة ذات معمول سببي فاسم الفاعل ذو معمولٍ سببي تارة وأجنبي تارة أخرى • وإذا كانت الصفة المشبّهة لا تعمل محذوفة ، فاسم الفاعل في جانبٍ منه لا يعمل محذوفاً، ويعمل محذوفاً وموجوداً في جانبٍ آخر •

وإذا كان يمتنع الفصل بين الصفة المشبّهة ومعمولها ، فكذلك اسم الفاعل في جانبٍ منه – وهو الدال على الثبوت – ويجوز الفصل وعدمه في الجانب الآخر •

وأما جواز اتباع مجرور اسم الفاعل على المحل عند من لم يشترط المحرز ، وأن ذلك غير جائز في الصفة المشبّهة ، فقد أجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين كما تقدم عن ابن هشام • وقس على هذا ما تبقى من فروق بين البابين من مثل ما قالوه من أن اسم الفاعل لا يضاف إلى مرفوعه البتة خلافاً للصفة المشبّهة (٤٥) • وهو قَوْلُ "غَيْرُ سَدِيدٍ لِأَن ضَامِراً وَطَاهِراً وَنَحْوَهُمَا مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِيَّةِ يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى مَرْفُوعِهِ فَضْلاً عَنْ جَوَازِ إِضَافَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي الْوَاحِدِ إِلَى مَرْفُوعِهِ • قَالَ يَاسِينُ : « وَاعْلَمْ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ صَرَّحَ بِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا قَصِدَ بِهِ الثَّبُوتُ جَازَتْ إِضَافَتُهُ لِمَرْفُوعِهِ إِنْ كَانَ مِنْ قَاصِرٍ اتِّفَاقاً ، أَوْ مِنْ مُتَعَدٍّ لَوَاحِدٍ عَلَى خِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مُتَعَدِّياً لِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ فَاطَّلَقُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ » (٤٦) •

وقال الفاكهي : « وتجاوز إضافتها – أي الصفة المشبّهة – إلى فاعلها معنى من غير ضعف ، ولا قلة في الكلام » (٤٧) • وقال ياسين : شارحاً قَوْلَ الْفَاكِهِيِّ « أَي بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ فَانَّهُ إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى

(٤٥) حاشية على شرح الفاكهي ١٤٩/٢ •

(٤٦) حاشية على شرح الفاكهي ١٤٩/٢ ، وانظر حاشية ياسين على التصريح ٧١/٢ •

(٤٧) مجيب النداء ١٥٢/٢ •

مرفوعه على ضعفٍ وقلة نحو : زيد كاتب الأَب «(٤٨) . وأمّا ما يقال من أن الصفة المشبهة إنما تكون للزمن الحاضر فان اسم الفاعل صالح للأزمنة الثلاثة ، صالح للاطلاق المستفاد منه الاستمرار كضامر بطنه(٤٩) ، وأما مجاراة اسم الفاعل، للفعل في حركاته وسكناته خلافاً للصفة المشبّهة فذلك باطلٌ من وجوه :

**الوجه الأول :** أن الموازنة التي عقدها النحاة بين الفعل واسم الفاعل موازنة شكلية لا قيمة لها(٥٠) لأنّ تعويلهم في المجاراة قائمٌ على اللفظ ، كما يظهر من تفسير ابن الخشاب التالي للمجاراة قال : « وَمَعْنَى جَرِّ هَذَا اسْمٍ عَلَى الْفِعْلِ فِي حَرَكَاتِهِ وَسُكُنَاتِهِ أَنَّ عِدَّةَ حُرُوفٍ ضَارِبٍ كَعِدَّةِ حُرُوفٍ يَضْرِبُ ، وَضَادٌ ضَارِبٌ مَفْتُوحَةٌ كَمَا يَاءُ يَضْرِبُ مَفْتُوحَةٌ ، وَالْأَلْفُ ثَانِيَةٌ وَهِيَ سَاكِنَةٌ ، كَمَا ثَانِيٌ يَضْرِبُ سَاكِنٌ ، وَهِيَ الضَّادُ ، وَالرَّاءُ فِيهِمَا ثَالِثَةٌ مَكْسُورَةٌ ، وَالْبَاءُ فِيهِمَا حُرُوفٌ إِعْرَابٌ ، وَكَذَلِكَ مَكْرَمٌ كَيْكْرَمٌ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْفِعْلِ يُؤَكْرَمُ »(٥١) .

ومقتضى كلام ابن الخشاب التعويل على اللفظ فضلاً عن عدم صحته بدليل انتقاض المجاراة في سالم ويسلم ، ونادم ويندم ، وذاهب ويذهب ، وقاعد ويقعد ، وخارج ويخرج ، وداخل ويدخل ، وقاتل ويقتل ونحوها كثير .

ويبدو أنّ ابن هشام أحسّ بضعف المجاراة وتفسيرها على النحو الذي تقدّم عن ابن الخشاب فطفق يُفسّر تفسيراً آخر لمجاراة الحركات والسكنات فقال في قطر الندى «وَنَبِّهْتُ عَلَى أَنَّ عَدَمَ الْمَجَارَاةِ

(٤٨) حاشية على شرح الفاكهي ١٥٢/٢ . والصحيح أن اسم الفاعل يضاف الى مرفوعه على ضعف وقلة اذا أريد به الحدوث أما اذا أريد به الثبوت فيضاف الى مرفوعه على غير ضعف وقلة .

(٤٩) شرح الكافية ٢٧٨/١ ، وحاشية على شرح الفاكهي ١٥٠/٢ .

(٥٠) انظر الفعل زمانه وأبينته : ٣٥ ، ٣٦ .

(٥١) المرتجل : ص ٢٣٦ .

هو الغالب بتقديم مثال ما لا يجاري • وهذا بخلاف اسم الفاعل فأنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع كضارب فأنه مجاراً ليضرب • فان قلت : هذا منتقضٌ بداخلٍ ويَدْخُلُ فإنَّ الضمة لا تقابل الكسرة • قلت: اعتمد في المجارة تقابل حركة بحركة لا حركة بعينها» (٥٢) •

وتفسير ابن هشامٍ مردودٌ أيضاً لأنَّ النحاة قرَّروا أنَّ اسم الفاعل إذا كان صلةً لألِّ يَعْمَلُ ماضياً أو حالاً أو استقبالياً (٥٣) ، فان عمل بمعنى الماضي فلا مجارة بينه وبين الفعل الماضي سواءً أكانت المجارة بمعنى تماثل الحركات أم تقابلها •

ويبدو أنَّ ابن هشامٍ ذو حِسٍّ قويٍّ بانخرام قاعدة المجارة وضعفها بدليل أنه ساق في مغني اللبيب تفسيراً ثالثاً للمجارة فقال : « وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب ، وقاتل ويقتل • ولهذا قال ابنُ الخشاب: وهو وزن عروضي لا تصريفي » (٥٤) •

وتفسير ابن هشامٍ المنسوب إلى ابن الخشاب القائم على المجارة العروضية لا التصريفية مردودٌ أيضاً • بيان ذلك أنَّ قائماً في حال الوقف مؤلفٌ من سببين خفيفين ، على حين يتألف يقوم في حال الوقف عليه من متحرك وسبب خفيف ، ومقطع بين القصير والطويل • وأمَّا في حال الوصل فقائمٌ مؤلفٌ من سبب خفيف ووتد مجموع خلافاً ليقوم المؤلف من وتد مجموع ومتحرك واحد •

ولا يقال إن العبرة بالأصل « لأنَّ الأصل يَقْوُمُ - بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا » (٥٥) لا يقال ذلك لأنَّ الوزن العروضي جارٍ

(٥٢) فطر الندى : ٢٧٨ - ٢٧٩ •

(٥٣) التصريح ٦٥/٢ •

(٥٤) مغني اللبيب : ٤٥٨ - ٤٥٩ •

(٥٥) مغني اللبيب : ٤٥٨ •

على النقل لا على الأصل في هذا المثال ونحوه • ولو افترضنا  
 - وافترضنا غير صحيح - أنه جارٍ على الأصل ، فإنَّ يُقْوَم -  
 بسكون القاف وضم الواو وسكون الميم - تجاري قائماً باسكان الميم ،  
 على حين لا يجاري قائم عند الوصل يقوم' - بضم الميم - إلا إذا حَصَلَ  
 اشباع في ميم يقوم ، والاشباع كما نَصَّ أهلُ النحو والعروض إنما  
 يكون في ضرورة الشعر (٥٦) ، والضرورة لا تكون قاعدة •

ومقتضى ما تقدّم تداعى المجازاة وبطلانها • ولو صحَّ ما يقوله  
 ابن هشام من أن المراد بالمجازاة تقابل الحركات كما تقدم ذلك عنه ،  
 فلماذا نَصَّ على أنَّ الصفة المشبَّهة قد تجاري الفعل وقد لا تجاريه ،  
 لأنَّ مقتضى تفسيره أنها لا تجاريه مطلقاً لأنَّ ضامراً وطاهراً  
 وما جرى مجراهما لم يتفق على أنها صفات مُشَبَّهة بل هي عندنا ،  
 وعند بعض من تقدم من النحاة أسماء فاعلين أريد بها الثبوت •

وإذا تَقَرَّرَ هذا فقد تقرر مجازاة اسم الفاعل للفعل مطلقاً - من  
 جهة تقابل الحركات - وتقرر عدم مجازاة الصفة المشبَّهة ، ولأمرٍ ما  
 قال الزمخشري وابن الحاجب وابن العليج وجماعة أنها لا تكون إلا غير  
 مجارية • وهو ظاهر كلام أبي علي الفارسي في الايضاح (٥٧) ، ولا يرد  
 بقول عدي (٥٨) :

من صديقٍ أو أخي ثقة أو عدو شاحط دارا

لأنَّ شاحطاً اسم فاعل أريد به الثبوت • قال الأزهري « ممكن لهم  
 أن يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعلٍ أٌجرى مجرى الصفة المشبَّهة  
 في الحكم لا أنه صفة مشبَّهة حقيقة » (٥٩) •

(٥٦) انظر الانصاف في مسائل الخلاف : ٣١ ، وأهدى سبيل الى علمي الخليل : ص ١٣٩ •  
 (٥٧) شرح التسهيل للمراذي ٤٥٩/٢ ، والتصريح ٨٢/٢ ، وحاشية طي شرح الفاكهي ١٥٠/٢ •  
 (٥٨) انظر شرح التسهيل ٤٥٩/٢ ، والتصريح ٨٢/٢ ورسالة في اسم الفاعل : ٧٩ •  
 (٥٩) التصريح على التوضيح ٨٢/٢ •

نسوق هذا كله ونحن نَعْلَمُ أن فكرة المجازاة ابتداءً فكرة هَشَّة بان بطلانها فيما تَقَدَّمَ ، وسيأتي مزيدٌ من أدلَّة دفعها عند الحديث عن إعمال اسم الفاعل . وبهذا كله ينجلي لنا أن الفروق بين اسم الفاعل والصفة المشبَّهة يَسْهُلَ رَدُّها لأنَّ الصفة المشبَّهة لا تعدو أن تكون شيئاً يضاف إلى الشق الثابت من اسم الفاعل . هذا وقد نَصَّ النحاة على أن كلاً من اسم الفاعل والصفة المشبَّهة يشتركان في الاشتقاق ، وفي الدلالة على الحدث وصاحبه ، وفي التذكير والتأنيث ، والافراد والتثنية والجمع ، وشرط الاعتماد في حال تجرُّد اسم الفاعل من آل (٦٠) .

وحصاد ما سبق ، حسماً للخلاف ، وتوخياً لتلافي القلق والاضطراب يتلخص في توحيد بابي اسم الفاعل والصفة المشبَّهة في بابٍ واحد هو باب ' اسم الفاعل ، و'حدُّ الباب هو : الوصف الدال على الحدث والحدوث وفاعله ، والدال على الحدث والثبوت وفاعله ، من فعلٍ قاصرٍ أو متعدٍ لغير تفضيل ، ويصاغ على غير وزن (٦١) .

واني لأرجو المولى عزَّ وجلَّ أن أكون فيما صَنَعْتُ مصيباً غير طائشٍ الرأي ولا فطيره .

## ب - إعمال اسم الفاعل :

وهذه مَسْأَلَةٌ من مسائل اسم الفاعل أُخرى موصولة الأسباب بغير بابٍ من أبواب العربية ، فيها غير قليلٍ من الاضطراب ، وخلافٌ كثيرٌ ناشبٌ بين النحاة في كلِّ رجا من أَرْجائها . وأَشْهَدُ أَنَّ النحاة قد بلغوا في الوقوف على فروع المسألة شأواً من النفاذ بعيداً مما يدعو

(٦٠) انظر شرح الكافية : ٢/٢٠٥ . والتصريح على التوضيح ٢/٨١ - ٨٢ ، والأشبهاء والنظائر ٢/١٩٢ ، وحاشية على شرح الفاكهي ٢/١٥٠ .  
(٦١) أوزانه هي أوزان اسم الفاعل والصفة المشبَّهة جميعاً .

إلى احترام جهدهم وتقديره ، وما أحسبني مغالياً إن قلت : إن هذا الجهد - في حقيقة الأمر - كنز لا يفنى . ووجه الاضطراب عند النحاة في المسألة كامن في الأساس الذي رسموه ليكون نقطة انطلاق في رسم الأحكام الفرعية . وهذا الأساس يقضي بحمل اسم الفاعل على الفعل لفظاً ومعنى ، وهو ما يُعَبَّرُ عنه النحويون بالمجاراة اللفظية والمجاراة المعنوية . وسنرى أن طائفة من النحاة عوّلت على المجاراة اللفظية ، وطائفة أخرى عوّلت على المجاراة المعنوية ، وترتب على هذا التعويل عند كلتا الطائفتين خلاف في الفروع . وسنرى أن النظر النحوي في المسألة قد جانبه التوفيق من جهة الأصل الذي انطلق منه لتقرير هوية المسألة ، ثم جانبه التوفيق في رسم الأحكام الفرعية التي بنيت على هذا الأصل الكبير . لانا نعتقد أن الأصل في النظر الى المسائل النحوية يقوم على درس هذه المسألة من حيث هي ظواهر لغوية مستقلة ترتبط بغيرها حيناً وتنفصل حيناً آخر ، لا أن يحمل بعضها على بعض على وجه من التعسف والتحكم . وسنعرض لهذا الأساس الذي انطلق منه النحاة سواء الذين عوّلوا على اللفظ أو عوّلوا على المعنى . وقد رأيت - سهيلاً لخطوات البحث - أن أقسم النحاة إلى فريقين : فريق عوّل على المجاراة اللفظية ، وهو يضم الكثرة الكاثرة من النحاة ، وفريق عوّل على المجاراة المعنوية ، ويضم قلة قليلة من النحاة .

**قرارات الفريق الأوّل ووجوه ضعفها :** أوّل قرارات هذا الفريق القرار الكبير القاضي بحمل اسم الفاعل على الفعل لفظاً ومعنى ، وتنزيله منزلته . قال سيبويه : « باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فاذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان منوناً نكرة ، وذلك قولك : هذا ضارب زيداً غداً ، فمعناه وعمله : هذا يضرب زيداً غداً . وإذا حدث عن فعلٍ

في حين وقوعه غير منقطع كذلك ، وذلك قَوْلُكَ : هذا ضاربٌ "عبدالله  
الساعة فمعناه وعمله مثل : هذا يضرب زيدا الساعة «(٦٢)» .

وقال في موضعٍ آخر : « بابٌ صار فيه الفاعل بمنزلة الذي فَعَلَ  
في المعنى ، وما يَعْمَلُ فيه ، وذلك قَوْلُكَ : هذا الضارب زيدا ،  
فصار في معنى الذي ضَرَبَ زيدا ، وعمل عمل فعله ، لِأَنَّ الألف  
واللام منعتا الاضافة وصارتا بمنزلة التنوين «(٦٣)» .

وقال ابن يعيش : « واعلم أن اسم الفاعل الذي يَعْمَلُ عَمَلًا  
الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى «(٦٤)» .

وقال الرضي : « واسم الفاعل يَعْمَلُ لمشابهة الفعل لفظاً  
ومعنى «(٦٥)» .

ومقتضى ما تقدم بطلان عمل اسم الفاعل إذا بطلت المضارعة  
اللفظية المعنوية ، لِأَنَّ العِلَّةَ كما يقول الأصوليون-تدور مع المعلول  
وجوداً وعدمًا وإذا تحقق بطلان المضارعة من جهة انها أصلٌ يبنى عليه ،  
فقد تحقق بطلان كثير من الفروع التي بنيت على هذا الأساس .  
ولنشرع في بيان المراد من المضارعة اللفظية عند هذا الفريق ،  
ومناقشته ، على أن يتلو ذلك بيانٌ آخر عن المضارعة المعنوية عند  
هذا الفريق أيضا .

**المضارعة اللفظية :** وهي ما يعبر عنه بالمجاراة اللفظية ، أي مجاراة  
اسم الفاعل للفعل في حركاته وسكناته ، وقد مَضَى الحديث عن هذه  
المجاراة ، ولا بأس من إعادة ما تقدم من نصوص لتظل الصورة في

• (٦٢) كتاب سيبويه ١٠٢/١

• (٦٣) شرح الكافية ٢٠٥/٢

• (٦٤) شرح المفصل ٦٨/٦

• (٦٥) شرح الكافية ٢٠٥/٢

سياقها واضحة في الذهن غير مبتورة ولا خابية • قال ابن الخشاب :  
« وَمَعْنَى جَرِّيَ هَذَا الْاسْمِ عَلَى الْفِعْلِ فِي حَرَكَاتِهِ وَسُكُنَاتِهِ أَنْ عُدَّ  
حُرُوفَ ضَارِبٍ كَعُدَّ حُرُوفَ يَضْرِبُ ، وَضَادٌ ضَارِبٌ مَفْتُوحَةٌ ، كَمَا يَأْ  
يَضْرِبُ مَفْتُوحَةٌ ، وَالْأَلْفُ ثَانِيَةٌ وَهِيَ سَاكِنَةٌ ، كَمَا ثَانِيٌّ يَضْرِبُ سَاكِنٌ ،  
وَهِيَ الضَّادُ ، وَالرَّاءُ فِيهِمَا مَكْسُورَةٌ ، وَالْبَاءُ فِيهِمَا حَرْفٌ إِعْرَابٌ » (٦٦) •

وقد مَضَى رَدُّ قَوْلِ ابْنِ الْخَشَابِ هَذَا لِانْعِدَامِ اطْرَادِ الْمَجَارَاةِ فِي مِثْلِ  
سَالِمٍ وَيَسْلَمٍ ، وَنَادِمٍ وَيَنْدَمٍ ، وَذَاهِبٍ وَيَذْهَبُ ، وَدَاخِلٍ وَيَدْخُلُ ، وَخَارِجٍ  
وَيُخْرَجُ وَقَاتِلٍ وَيُقْتَلُ وَغَيْرَهَا كَثِيرٌ لَا يَحْصَى مِمَّا يَهْدِمُ قَضِيَّةَ الْمَجَارَاةِ  
الْلَفْظِيَّةَ مِنْ أَسَاسِهَا ، وَيَهْدِمُ مَا بَنِيَ عَلَيْهَا مِنْ أَحْكَامٍ كَذَلِكَ ، كَمَا سَيَأْتِي •

ويبدو أنَّ ابنَ هشامٍ أحسَّ بوهن تفسير المجاراة القائم على اعتبار  
أعيان الحركات فساق في معنى اللبيب وقطر الندى تفسيريْن آخرين  
لها فقال في الأوَّل : « وَأَمَّا تَوَافُقُ أَعْيَانِ الْحَرَكَاتِ فَغَيْرُ مَعْتَبَرٍ ، بِدَلِيلِ  
ذَاهِبٍ وَيَذْهَبُ ، وَقَاتِلٍ وَيُقْتَلُ • وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ الْخَشَابِ : وَهُوَ وَزْنُ  
عَرُوضِيٍّ لَا تَصْرِيفِيٍّ » (٦٧) وقد مَضَى رَدُّ هَذَا الزَّعْمِ •

وقال في الثاني : « فَانْتَهَ - أَيِ اسْمِ الْفَاعِلِ - لَا يَكُونُ إِلَّا مَجَارِيًّا  
لِلْمُضَارِعِ كضارب فانتَه مجارٍ ليضرب • فان قلت : هذا منتقض  
بداخلٍ ويدخل ، فانَّ الضمَّةَ لا تقابل الكسرة • قلت : اعتبر في  
المجاراة تقابل حركة بحركة لا حركة بعينها » (٦٨) • وقد مَضَى رَدُّ  
هذا الزعم كذلك بالقول ان النحاة أنبئونا أن اسم الفاعل إذا كان  
صلةً لأل يعمل ماضياً أو حالاً أو استقبالاً معتمداً وغير معتمد (٦٩) •  
ومقتضى هذا القول عدم مجاراة اسم الفاعل للفعل إذا كان بمعنى

(٦٦) المرتجل : ٢٣٦ •

(٦٧) مغني اللبيب ٤٥٨ - ٤٥٩ •

(٦٨) قطر الندى ٢٧٨ - ٢٧٩ •

(٦٩) التصريح على التوضيح ٦٥/٢ •



الماضي مما يهدم القول بالمجاراة سواءً "أكانت في أعيان الحركات أم في تقابلها ، بَلَّه رأي أبي علي الفارسي والرماني القائل بأنَّ «اسم الفاعل ذا اللام لا يَعْمَلُ إلاَّ إذا كان ماضياً نحو : الضارب زيداً أمس عمرو ، ولم يوجد في كلامهم عاملاً إلاَّ ومعناه الماضي» (٧٠) .  
والتعويل على رأي الفارسي والرماني يهدم المجاراة اللفظية هَدْمًا تاماً .

وقد أَحَسَّ النحويون بشيء من هذا حين زعموا أنَّ اسم الفاعل ذا اللام فِعْلٌ في صورة اسم . قال الرضي : « وإنما عمل ذو اللام مطلقاً لكونه في الحقيقة فعلاً » (٧١) . وليس بخافٍ أنَّ هذا تسويغٌ لانخرام المجاراة اللفظية ، وهو مردود ، لأنَّ بين الفعل واسم الفاعل فروقاً لا تخفى كما سيأتي بيانها، ولأنَّ أَلَّ لم يتفق على أنها موصولة، فمن قائلٍ يقول : انها موصولة ، ومن قائلٍ يقول انها حرفية (٧٢) وقد أَحَسَّ الرضي بانخرام المجاراة في اسم الفاعل ذي اللام إذا كان بمعنى الماضي ، واستبدت به المجاراة اللفظية فدفعته إلى تقديم تفسير يسوِّغ فيه هذا الانخرام لا يتواءم مع رسوخ قدمه في علم العربية . قال : « ولعلَّ ذلك لأنَّ الجرِّد من اللام لم يكن يَعْمَلُ بمعنى الماضي فتوسل إلى إعماله بمعناه باللام » (٧٣) وهذا تعليلٌ ظاهرٌ "ضعفه لسقوط العِلَّة الجامعة المانعة، وهي التي يجب توافرها في القياس الصحيح ، وقد شَعَرَ الرضي نفسه بضعف ما قَدَّمه فَعَدَّلَ عنه بطريق غير مباشر فقال : « وإن لم يكن مع اللام اسم فاعلٍ في الحقيقة ، بل هو فِعْلٌ في صورة الاسم » (٧٤) .

(٧٠) شرح الكافية ٢/٢٠١ .

(٧١) شرح الكافية ٢/٢٠١ ، وانظر شرح الفصل ٦/٧٧ .

(٧٢) شرح الكافية ٢/٣٧ ، وشرح التسهيل للمرادي ٢/٤٥٥ .

(٧٣) شرح الكافية ٢/٢٠١ .

(٧٤) شرح الكافية ٢/٢٠١ .

وقد يرد عليّ أنّ العبرة في المجازاة بالمعنى لا باللفظ عند هذا الفريق من النحاة ، وهذا الاعتراض مردود من وجهين :

**الوجه الأوّل :** أنّ شرط إعمال اسم الفاعل عمل الفعل مشابهة الأوّل للأخير لفظاً ومعنى ، ومقتضى هذا الشرط تلازم المشابهة اللفظية والمعنوية بلا تخلف من إحداهما عن الأخرى ، أما إذا نكصت إحداهما عن الأخرى بطلّ العمل . والدليل على ذلك أنّ النحاة - وأعني بهم نحاة هذا الفريق - يبطلون عمل اسم الفاعل إذا كان مجرداً من آل مضافاً بمعنى الماضي على الرغم من تحقق المجازاة المعنوية . قال ابن يعيش : « وقد بينت أن لا مضارعة بين الماضي واسم الفاعل إن كان في معناه ، فلما لم يكن بينهما مضارعة ما بينه وبين الفعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال لم يعملوه عمله ، بل يكون مضافاً إلى ما بعده بحكم الاسمية » (٧٥) .

**الوجه الثاني :** أنّ مقتضى الأخذ بالاعتراض ، التعويل على المعنى لا اللفظ ، وهو أمرٌ غير واردٍ عند نحاة هذا الفريق ، لأنّ التعويل عندهم - كما تقدم - قائم على اللفظ لا المعنى ، ويدلّ على ذلك ما ساقوه من أحكامٍ فرعية في باب اسم الفاعل ، ومن هذه الأحكام :

إبطالهم إعمال باسط في قوله تعالى : « وكلبهم باسط » ذراعيه بالوصيد « (٧٦) بمعنى الماضي خلافاً للكسائي ومن تابعه ، وتأويلهم الآية على حكاية حالٍ ماضية . كلُّ هذا من أجل تحقق المجازاة اللفظية والمعنوية بين اسم الفاعل والفعل المضارع . قال الأزهري : « لأنّه إنما عمل حملاً على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي

(٧٥) شرح المفصل ٧٧/٦ .

(٧٦) ١٨/الكهف .

لا الماضي ، لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه خلافاً للكسائي في إجازة عمله بمعنى الماضي « (٧٧) » .

ومن هذه الأحكام منعهم إعمال اسم الفاعل إذا كان مصغراً أو موصوفاً قال الرضي : « ويشترط في اسمي الفاعل والمفعول ألا يكونا مصغرين ، ولا موصوفين ، لأنّ التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل » (٧٨) .

وهذا الحكم - كما ترى - أثر من آثار استبدال المجازاة اللفظية . ولو نظر هذا الفريق إلى المسألة بعينٍ غير متجهة إلى الفعل لأجازوا إعمال اسم الفاعل مصغراً وموصوفاً ، لأن إعماله بهذه الصفة صحّ عن العرب ، وإن كان قليلاً ، وقد ذكر أنّ الكسائي والكوفيين عدا الفراء أجازوا إعمال اسم الفاعل مصغراً وموصوفاً وتابعهم بعض البصريين (٧٩) . وليس إعمال اسم الفاعل المصغر بالأمر النابى المستكره ، لأنّ منع إعماله ليس قائماً على نبوى أو كراهة ، وإنما هو قائم على مراعاة المجازاة اللفظية المتوهمة ، وإن إعماله من شأنه أن يزيل الشبه بالمضارع . وقد تقدّم ضعف هذا النظر وانحلاله ، لأنّه نظر قائم على أساس الأصالة والفرعية من جهةٍ غير سائغة ولا مقبولة ، هي جهة التحكم والجبر والمصادرة .

ومن أحكام اسم الفاعل المبنية على المجازاة اللفظية ما ذكره من تعليل إعمال اسم الفاعل المثنى والمجموع علماً بأنّ الفعل لا يثنى ولا يجمع . قال ابن يعيش « تقدّم أنّ اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ، لكنّ اسم الفاعل يثنى ويجمع على حسب ما يكون له

(٧٧) التصريح ٦٥/٢ - ٦٦ ، وانظر شرح المفصل ٧٧/٦ ، وشرح الكافية ١٩٩/٢ ، وقطر الندى ٢٧١ .

(٧٨) شرح الكافية ٢٠٣/٢ ، وانظر شرح التسهيل للمرادي ٤٥٢/٢ ، والتصريح ٦٥/٢ - ٦٦ .

(٧٩) شرح التسهيل للمرادي ٤٥٢/٢ ، وجمع الهوامع ٩٦/٢ .

من الفعل فتكون تثنية اسم الفاعل وجمعه جارياً مجرى الفعل • وأولى الجموع بذلك الجمع السالم لَأَنَّهُ يَسْلَمُ فيه لفظٌ واحد ، فتكون طريقته طريقة الواحد ، والواحد جارٍ مجرى الفعل على ما ذكرناه ، وزيادة التثنية والجمع تجري مجرى الزيادتين اللاحقتين للفعل فتقول: هذان ضاربان زيداً ، كما تقول : يضربان زيداً ، وهم ضاربون زيداً كما تقول يضربون زيداً «(٨٠)» •

وهذا تعليل "مردود" ، لَأَنَّ فيه قسراً واعتناقاً ، وتوهماً للأصالة والفرعية ، فالواحد في اسم الفاعل لا يجاري الفعل على نحو مطردٍ كما تقدم • والثاني : أن علامات التثنية والجمع تلحق الفعل للدلالة على تثنية الفاعل وجمعه لا للدلالة على تثنية الفعل وجمعه ، ثم ان هذه العلامات حين تلحق أسماء الفاعلين هي علامات تثنية وجمعٍ حسب ، ولكنها حين تلحق الأفعال ضمائر ، وعلامات تثنية وجمع للفاعل «(٨١)» قال أبو جعفر بن الزبير «ألا ترى أن لفظ رجل لا يدل إلا على واحدٍ وإذا قلت : رجلان دلَّت الصيغة على اثنين فقط ، فلما كان الفعل لا يدل على شيء واحدٍ بعينه لم يكن لتثنيته فائدة ، وأيضاً فإن العرب لم تشه • فان قيل : إن الفعل مثنى في قولك : يفعلان •

فالجواب : ان ذلك باطل ، لأنه لو كان مثنى لجاز أن تقول : زيد قاما إذا وقع منه القيام مرتين ، والعرب لم تقل ذلك فبطل أن يكون مثنى في ذلك الفعل «(٨٢)» •

ومن أحكام اسم الفاعل القائمة على المجازاة ما يعلنونه من اشتراط بعض الشروط لاعمال اسم الفاعل المنون المجرد من آل •

(٨٠) شرح المفصل ٧٤/٦ . وانظر حاشية على شرح الفاكهي ١٤٦/٢ •

(٨١) انظر الأشباه والنظائر ١٨٨/٢ - ١٨٩ •

(٨٢) الأشباه والنظائر ٢٦١/١ - ٢٦٢ •

ومن هذه الشروط أن يكون دالاً على الحال أو الاستقبال وأن يكون معتمداً (٨٣) . والحق أن اشتراط الدلالة على الحال أو الاستقبال قائم على توهم المجازة اللفظية بين اسم الفاعل والفعل المضارع ، وقد تقدّم بطلان هذه المجازة ، وينبغي على بطلانها جواز إعمال اسم الفاعل المنوّن المجرد من أل بمعنى الماضي ، كما تقدم عن الكسائي ومن تابعه . وأمّا اشتراط الاعتماد فهو دليل على أن اسم الفاعل شيء والفعل شيء آخر . بيان ذلك أن الفعل يعمل معتمداً وغير معتمد بخلاف اسم الفاعل . وقد أحسن نحاة هذا الفريق بالمفارقة بين اسم الفاعل والفعل فعمدوا إلى تعليل ذلك بالأصالة والفرعية . قال ابن يعيش : « واسم الفاعل محمول على الفعل المضارع في العمل للمشابهة التي ذكرناها ، كما أن المضارع محمول عليه في الاعراب . وإذا علم ذلك فليعلم أن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول . فلما كانت أسماء الفاعلين فروعاً على الأفعال كانت أضعف منها في العمل .

والذي يؤيد عندك ذلك أنك تقول: زيد ضارب عمراً، وزيد ضارب" لعمره فتكون مخيراً بين أن تعديه بنفسه وبين أن تعديه بحرف الجر لضعفه ، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل . . . ولذلك من الضعف لا يعمل حتى يعتمد على كلامٍ قبله من مبتدأ أو موصوف أو ذي حالٍ أو استفهام أو نفي « (٨٤) .

وقال الرضي : « اعلم أن اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظاً ومعنى لا يجوز أن يعمل في الفاعل والمفعول ابتداءً كالفعل ، لأنّ طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما ، لأنهما وضعاً على

(٨٣) انظر شرح المفصل ٧٨/٦ ، والتصريح ٦٥/٢ - ٦٦ .

(٨٤) شرح المفصل ٧٨/٦ .

ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر إمّا قائماً بها كما في اسم الفاعل ، أو واقعاً عليها كما في اسم المفعول ، والذات التي حالها كذا لا تقتضي لا فاعلاً ولا مفعولاً ، فاشتراط للعمل إما تقويهما بذكر ما وضعاً محتاجين إليه ، وهو ما يخصصهما ، وذلك لأنهما وضعاً لذاتٍ مبهمّة متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكور قبلهما ما يخصصهما «(٨٥)» .

وما دام اسم الفاعل مخالفاً للفعل وضعاً ، فالنظر إليه من جهة الفعل نظرٌ غير سديد . وحمله على الفعل لا مسوغ له ، إذ لا يشبه اسم الفاعل الفعل لا لفظاً ولا معنى ، وكلُّ ما بينهما من مشابهة قائمٌ على العمل ، والعمل تسببه رائحة الفعل لا معنى الفعل كما سيأتي . فلا معنى إذن للقول بالمجاراة اللفظية بين اسم الفاعل والفعل ، ولا للقول بالمجاراة المعنوية ، ولا معنى لتسويغ انخرام هذه المجاراة المتوهمة وتداعيها بتوهم الأصالة والفرعية القائمة على التعليقات المنطقية التي يرفضها المنطق اللغوي السليم على أن الاعتماد جرّاً إلى خلافٍ كثيرٍ بين نحاةِ هذا الفريق ، وحسبك دليلاً على هذا الخلاف أن منهم من اشترط الاعتماد لمطلق العمل ، ومنهم من اشترطه لعمل النصب (٨٦) . . . وأمّا الأَخفش والكوفيون فلم يشترطوه مطلقاً (٨٧) .

وعِلَّةُ ذلك تعويلهم على المعنى دون اللفظ كما سيأتي .

ومن استبداد المجاراة اللفظية ما ذَهَبَ إليه نحاةُ هذا الفريق من أن اسم الفاعل المجرد من أل والتنوين والنون إذا أُضيف بمعنى الحال أو الاستقبال ، فهو على نية ثبوت النون والتنوين ، وإنما حذفاً استخفافاً . قال سيبويه : « واعلم أنَّ العربَ يستخفون فيحذفون

(٨٥) شرح الكافية ١٩٩/٢ - ٢٠٠ .

(٨٦) انظر مغني اللبيب ٤٧٠ ، والتصريح ٦٦/٢ - ٦٧ ، وحاشية ياسين على التصريح على التوضيح ٦٦/٢ .

(٨٧) انظر شرح الكافية ٢٠٠/٢ ، وهمع الهوامع ٩٥/٢ .

النون والتنوين، ولا يتغير من المعنى شيء، وينجرُّ المفعول لكفّ التنوين من الاسم فصار عمله فيه الجر ، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين فجرى مجرى غلام عبدالله في اللفظ لأنّته اسم ، وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل ، وليس يغير كفّ التنوين إذا حذفته مستخفاً من المعنى شيئاً ولا يجعله معرفة ، فمن ذلك قوله عز وجل : « كلُّ نفسٍ ذائقة الموت » « وإنا مرسلو الناقة » « ولو ترآى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم » « (٨٨) » .

ومراد سيبويه أنّ الاضافة كلا إضافة ، وأنّ التنوين منوي ، بل هو أصل .

قال في موضعٍ آخر : « والآصل التنوين » (٨٩) . ويخيل إليّ أنّ الذي حمّل سيبويه على القول بأصالة التنوين في الشواهد التي ذكرها هو قرار النحاة القاضي بتلازم التنوين مع الدلالة على الحال والاستقبال . قال ابن يعيش : « فاسم الفاعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال يعمل عمل الفعل إذا كان منوئاً » (٩٠) .

فلو لم يُقدّر التنوين في المواطن التي تقدّمت لتطرق الخلل إلى القاعدة ، ولوجد ما يدلُّ على الحال أو الاستقبال من غير مصاحبة للنون أو التنوين . وشي " آخر حمّل سيبويه ومن تابعه (٩١) من النحاة على تقدير النون والتنوين ، وهذا الشيء يمكن بسطه في النقاط التالية :

(٨٨) كتاب سيبويه ١٠٣/١ .

(٨٩) كتاب سيبويه ١٠٥/١ .

(٩٠) شرح المفصل ٦٨/٦ .

(٩١) كتاب سيبويه ١٠٣/١ وما بعدها ، ٢٤٧/١ ، وشرح المفصل ٦٨/٦ ، ومغني اللبيب ٥١١ ، ومع الهوامع ٤٨/٢ ، والمرتلج ٢٣٨ ، والبحر المحيط ٣٥٤/٦ ، ٦٤/٨ .

**أولاً :** ان اسم الفاعل إذا أُضيف وكان دالاً على الحال أو الاستقبال وكان مجرداً من أل هو اسم " نكرة توصف به النكرة كما في قوله تعالى : «يحكم به ذوا عدلٍ منكم هدياً بالغ الكعبة» (٩٢) وقوله تعالى : « قالوا هذا عارض ممطرنا» (٩٣) . وقوله تعالى : « فلما رأوه عارضاً مستقبل أوديتهم» (٩٤) . ولو صحَّ أن يكون معرفة لما جاز أن توصف النكرة بالمعرفة .

**ثانياً :** ان اسم الفاعل الذي قدّمنا صفته يكون نكرة ، ولو صحَّ أن يكون معرفة لما جاز أن يكون خبراً لنكرة كما في قوله تعالى : « كلُّ نفسٍ ذائقة الموت » (٩٥) وذلك قلب القاعدة على حدِّ تعبير ابن يعيش (٩٦) .

**ثالثاً :** يقع اسم الفاعل حالاً ، والحال لا تكون إلا نكرة كما في قوله تعالى : « ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ثاني عطفه » (٩٧) فتاني منصوب على الحال ، ولو كان معرفة لما صحَّ أن يقع حالاً .

**رابعاً :** دخول رُبَّ عليه ، وربَّ تختص بالنكرات ، مما يؤكد أن اسم الفاعل الذي قدّمنا صفته نكرة لا معرفة كما في قول جرير :  
يا رُبَّ غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباحدة منكم وحرمانا

(٩٢) المائدة/ ٩٥ .

(٩٣) الأحقاف / ٢٤ ويمكن تأويل اعراب الآيات تأويلاً لا يلزم به نعت النكرة بالمعرفة مع الإبقاء على كون اسم الفاعل معرفة . انظر حاشية على شرح الفاكهي ١٣٦/٢ - ١٣٧ .

(٩٤) الأحقاف / ٢٤ .

(٩٥) آل عمران / ١٨٥ .

(٩٦) شرح المفصل ٦٨/٦ .

(٩٧) الحج/ ٩ .



والوجه - فيما تَقَدَّمَ - عندنا أن اسم الفاعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال وكان مضافاً غير معرفٍ بآل ، فالإضافة فيه أصلٌ لا فَرْعٌ ، والتنوين غير مُقَدَّرٍ فيه . والدليل على ذلك أنه قرئ (٩٨) بالوجهين بالتنوين والنون وبالإضافة قوله تعالى : « كلُّ نفسٍ ذائقة الموت » (٩٩) . وقوله تعالى : « إن الله بالغ أمره » (١٠٠) . وقوله تعالى : « هل هنَّ كاشفاتُ ضرِّه أو آرادني برحمةٍ هل هنَّ ممسكات رحمته » (١٠١) . وقوله تعالى : « إنما أنت منذر من يخشاها » (١٠٢) وقوله تعالى : « ما أنت بتابع قبلتهم » (١٠٣) . وقوله تعالى : « فلعلك باخع نفسك » (١٠٤) . وقوله تعالى : « وما كنت متخذ المضلين عضداً » (١٠٥) . وقوله تعالى : « ولا أمين البيت الحرام » (١٠٦) . وقوله تعالى : « انكم لذائقو العذاب » (١٠٧) .

ولا يصحُّ أن تكون قراءةً أصلاً للقراءة الثانية ، والوجه أن يقال : كلُّ منهما أصلٌ قائمٌ برأسه غير محمولٍ على الآخر . ومن جهةٍ أُخرى فإنَّ النحاة لم يتفقوا على ما ذَهَبَ إليه سيبويه ، فقد ذهبت طائفة إلى أنَّ الإضافة أصلٌ ، والتنوين فرعٌ ، وذهبت طائفة أُخرى إلى أنَّ الإضافة والتنوين سيان (١٠٨) .

(٩٨) انظر البحر المحيط ٤٣٢/١ ، ١٣٣/٣ - ١٣٤ ، ٤٢٠/٣ ، ٩٧/٦ - ٩٨ ، ١٣٧/٦ ، ٤٣٠/٧ ، ٣٥٨/٧ ، ٤٣٠/٨ ، ٢٨٣/٨ ، وانظر أيضاً اعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٦٠/١ وما بعدها ، وشرح التسهيل للمرادي ٤٥٦/٢ ، والتصريح على التوضيح ٦٩/٢ .

• (٩٩) آل عمران / ١٨٥

• (١٠٠) الطلاق / ٣

• (١٠١) الزمر / ٣٨

• (١٠٢) النازعات / ٤٥

• (١٠٣) البقرة / ١٤٥

• (١٠٤) الكهف / ٦

• (١٠٥) الكهف / ٥٢

• (١٠٦) المائدة / ٢

• (١٠٧) الصافات / ٣٨

(١٠٨) انظر البحر المحيط ١٤٠/١ ، ٩٧/٦ - ٩٨ ، ٤٢٤/٨ ، وشرح التسهيل للمرادي ٤٥٦/٢ ، ومع الهوامع ٩٥/٢ ، وحاشية ياسين على التصريح ٦٩/٢ .

وأما ما استدلوا به على أصالة التنوين ، فجواب النقطة الأولى منه  
 أنني وجدت في القرآن عدداً من الآيات جاء اسم الفاعل فيها معرفة  
 على غير نية الانفصال ولونوي التنوين لكانت النكرة صفة للمعرفة ،  
 وذلك محال . من ذلك قوله تعالى : مالك يوم الدين(١٠٩) . بالجر  
 للإضافة . فلو قدّرت التنوين لصار « مالك » صفة لمعرفة وهو « رب  
 العالمين » . قد يقال إن مالكا هنا بدل ، لكنّ النحويين نصّوا على أن  
 البديل بالصفات ضعيف(١١٠) . ولا يقال إن مالكا ورد بمعنى الماضي  
 في قالب الاستقبال « على طرز قوله تعالى : «وسيق الذين(١١١) . «ونادى  
 أصحاب النار»(١١٢) ، لكونه من الأمر المحتوم فكأنّه وقع ومضى(١١٣)  
 لا يقال ذلك « لأنّّه ليس في لفظه ما يدلّ على الماضي ، والشيء إنما  
 يحمل في المعنى على ما يخالف في اللفظ نحو : نادى . يقال . لفظه  
 لفظ الماضي ، والمعنى معنى المستقبل . وهذا التقدير لا يصحّ في  
 مالك يوم الدين، إذ لا يقال:لفظه لفظ الماضي ومعناه المستقبل»(١١٤) .

وعليه فليس أمامنا غير الاعتراف بوقوع اسم الفاعل في الآية  
 معرفة ، وأنّه صفة لمعرفة ، وأنّ التنوين غير منوي ، وغير أصل .  
 ولعلّ هذا هو الذي جعل سيبويه يتراجع عن موقفه ويعلن أن  
 إضافة اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال قد تتمحض قال :  
 « وزعم يونس والخليل أنّ هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي  
 صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلّهن أن يكنّ معرفة ، وذلك  
 معروف في كلام العرب ، يدلّك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول مرت

(١٠٩) الفاتحة/٤ . وقرئت هذه الآية غير قراءة واحدة . انظر البحر المحيط ١٩/١ - ٢٢ .

(١١٠) البحر المحيط ٢١/١ ، ولم يرجح الرضي أيضاً البديل . انظر شرح الكافية ٢٧٨/١ .

(١١١) ٧١ / الزمر ، ٧٣ / الزمر .

(١١٢) ٥ / الأعراف .

(١١٣) شرح الكافية ٢٧٨/١ .

(١١٤) اعراب القرآن ١٦٠/١ .

بعبدالله ضاربك فتجعل ضاربك بمنزلة صاحبك» (١١٥) . وقد أشار أبو حيان في غير موضعٍ من البحر إلى كلام سيبويه هذا ، بل ساقه بحروفه وقال : « وهذا الوجه غريب النقل لا يعرفه إلا من له اطلاع على كتاب سيبويه ، وتنقيبٍ عن لطائفه » (١١٦) .

واستثنى سيبويه الصفة المشبَّهة من التمحض ، غير أن أبا حيان ينبئنا أن صاحب المقنع حكى عن الكوفيين أنهم أجازوا في حسن الوجه وما أشبهه أن يكون صفة للمعرفة » (١١٧) .

وقال ياسين : « واسم الفاعل قد يتعرَّف بالاضافة إذا كان بمعنى الماضي أو أُريد به الاستمرار على ما قاله الزمخشري . قال الشهاب القاسمي في حواشي الجامي وانظر هذا مع قولهم إنَّ إضافة الصفة المشبَّهة لفظية . ومع تصريح الرضي وغيره كشروح التسهيل بدلالاتها على الاستمرار ، بل ومع قول التوضيح ان اسم الفاعل إذا أُريد به الثبوت كان صفة مشبَّهة ، ولا يخفى إشكال الفرق بينهما ، بل كون إضافة اسم الفاعل المذكور لفظية أولى لأنه أقرب إلى مشابهة الفعل التي هي سبب في كون الاضافة لفظية لأن دلالتها على الثبوت والاستمرار طارئة بخلاف الصفة المشبهة فدلالاتها على ذلك أصلية كما يستفاد من الرضي في باب الصفة المشبَّهة » (١١٨) .

ومقتضى كلام ياسين أن التمحض في الصفة المشبَّهة أولى ، لأن ذلك يتفق مع دلالتها الوضعية .

(١١٥) كتاب سيبويه ٢٤٨/١ .

(١١٦) البحر المحيط ٢١/١ ، وانظر ٢٨/١ ، ٤٤٧/٧ ، وشرح الكافية ٢٧٩/١ وفيه : وقد يتعرف اسم

الفاعل لشدة ملاسة المضاف بالمضاف اليه ، ومغنى اللبيب ٥١٢ .

(١١٧) البحر المحيط ٤٤٧/٧ .

(١١٨) حاشية على شرح الفاكهي ١٥٢/٢ ، وانظر في اضافة اسم الفاعل المستمر المغني ٥١١ - ٥١٢ .

ومثل 'مالك' يوم الدين ، قوله تعالى: «غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب» (١١٩) ، فقد وقع غافر ، وقابل صفتين معرفتين لمعرفة هو الله في قوله تعالى : « تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم » (١٢٠) . ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : « الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رسلاً » (١٢١) . عند من جعلهما على إرادة الاستقبال ، وأمّا من جعلهما على إرادة الماضي ففيه دليل على إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي بدليل نصب : رسلاً (١٢٢) .

ولا يقال إن الآيّة تحتمل وجهاً واحداً هو الماضي وحده أو الاستقبال وحده ، وإنما يقال إن فيها دليلين دليلاً على إعمال اسم الفاعل المضاف على إرادة الاستقبال ، ودليلاً آخر على إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : « ان الله فلق الحب والنوى » (١٢٣) فاسم الفاعل جاء معرفة ووقع خبراً على إرادة الاستقبال .

وأما جواب النقطة الثانية من استدلال سيبويه ومن تابعه – وهي النقطة التي تقول بأن اسم الفاعل جاء خبراً معرفة لمبتدأ نكرة في قوله تعالى : « كل نفس ذائقة الموت » وأن ذلك قلب القاعدة كما تقدم عن ابن يعيش – فهو أن كل الآيّة جاءت معرفة بالاضافة . ومعروف أن من مسوغات الابتداء بالنكرة أن يكون المبتدأ مضافاً ، وأمّا كون الخبر معرفة ، فذلك جائز ، وإن كان الأصل في الخبر أن يكون نكرة ، لأن النحاة نصّوا على جواز وقوع المبتدأ والخبر معرفتين ، وأن

(١١٩) ٣ / غافر .

(١٢٠) ٢ / غافر ، وانظر ما قاله أبو حيان في الآيّة البحر ٤٤٧/٧ .

(١٢١) ١ / فاطر .

(١٢٣) انظر البحر المحيط ٢٨٣/٨ .

(١٢٣) ٩٥ / الانعام ، وانظر البحر المحيط ١٨٤/٤ .

الأوّل هو المبتدأ وجوباً ، إلا إذا أُمّن اللبس فيجوز التقديم والتأخير(١٢٤) .

وأماً جواب النقطة الثالثة القائلة بوقوع اسم الفاعل في قوله تعالى: « ثاني عطفه حالاً ، والحال لا يكون إلا نكرة ، فهو أن الغالب في الحال أن يكون نكرة ، وليس تنكيره واجباً في جميع الأحوال ، وقد جاء الحال معرفة في غير شاهد ، من ذلك قول لبيد «(١٢٥) .

فأرسلها العِراكَ ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدُّخال

ويقولون : « افعله جهدك ، وطاقتك ، ووحدك ، ورجع عوده على بدئه »(١٢٦) . ومن ذلك قوله تعالى في قراءة من قرأ « لَيَخْرُجَنَّ الأعرزُ منها الأذلّ »(١٢٧) .

ولا يقال إنَّ هذه الشواهد ونحوها تجري على التأويل ، لا يقال ذلك لأن الأصلَ وصف الظاهرة اللغوية كما هي من غير أن تحمل على محامل الاعتناق والقسر .

وأماً جواب النقطة الرابعة من استدلالهم القائل بأن ربَّ تدخل على اسم الفاعل وأنها مختصة بالنكرات ، فهذا دليل على تنكير اسم الفاعل ، فبيانه أن ربَّ قد دخلت على المعرفة في قول(١٢٨) سويد :  
ربَّ مَنْ أنضجت غيظاً قلبه قد تمنى لي موتاً لم يطع

(١٢٤) انظر شرح ابن عقيل ٢٣٢/١ .

(١٢٥) الشاهد في المقتضب ٢٣٧/٣ ، وشرح الكافية ٢٠٠/١ ، وقطر الندى ٢٣٥ ، والتصريح ٣٧٣/١ .

(١٢٦) شرح الكافية ٢٠٠/١ .

(١٢٧) المنافقون / ٨ ، وانظر البحر المحيط ٢٧٤/٨ ، والبيان في غريب اعراب القرآن ٤٤١/٢ ، وقطر الندى ٢٣٥ .

(١٢٨) بيت سويد في المفضليات : ١٩٨ ، ومغني اللبيب : ٣٢٨ .

ولا يقال إنَّ من في البيت نكرة موصوفة (١٢٩) لا يقال ذلك لأنَّه تحكّم وإصرار" على أنَّ ما بعد ربَّ لا يكون إلاَّ نكرة • ولو صحَّ ما ذهب إليه ابن هشام من أن من في البيت نكرة موصوفة ، فهي معرفة أيضاً ، لأن النكرة الموصوفة تنزل منزلة المعرفة، ولا يقال أيضاً إنَّ من في البيت معرفة ، ولكنها جرَّت على الضرورة (١٣٠) ، لا يقال ذلك لأنَّه يفضي إلى ما يفضي إليه التسويغ الأوَّل الرامي إلى تنكير ما بعد ربَّ دائماً •

قد يقال إنَّ ثمة شواهد تقضي بأن التنوين في اسم الفاعل المضاف الدال على الحال والاستقبال منوي ، وإنما منع التقاء الساكنين من ظهوره كما في قول أبي الأسود الدؤلي (١٣١) •

فألفيته غير مستعجبٍ ولا ذاكرِ الله إلاَّ قليلاً

وفي قوله تعالى : « ولا الليل سابق النهار » (١٣٢) في قراءة من قرأ بنصب النهار من غير تنوين سابق • وفي قوله تعالى « فالق الاصباح » (١٣٣) بنصب الاصباح واسم الفاعل غير منون ونحوها •

والذي أراه أنَّ علَّة التقاء الساكنين علَّةٌ غير مستحكمة ضعيفة ، ووجه الضعف فيها أنها لا تطرد في كلِّ مثالٍ • فلو نونت باخعاً وتابعاً ، ومالكاً ، ومستقبلاً في قوله تعالى : « فلعلك باخعٌ نفسك » (١٣٤) ، وفي

(١٢٩) معنى اللبيب : ٣٢٨ ، وانظر شرح الكافية : ٣٢٩/٢ •

(١٣٠) الضرائر الشعرية : ١٩٩ •

(١٣١) الشاهد في كتاب سيبويه : ١٠٥/١ ، والمقتضب ١٩/١ ، البحر المحيط ٣/١٣٤ ، ٤/١٨٥ ،

٣٥٨ / ٧ •

(١٣٢) ياسين / ٤٠ وانظر البحر المحيط ٧/٣٣٨ •

(١٣٣) الانعام / ٩٦ ، وانظر البحر المحيط ٤/١٨٥ •

(١٣٤) الكيف / ٦ •

قوله تعالى : « ما أنت بتابع قبلتهم » (١٣٥) . وفي قوله تعالى : « مالك يوم الدين » (١٣٦) . وفي قوله تعالى : « مستقبل أوديتهم » (١٣٧) . ونحوها كثير لما التقى ساكنان ، مما يدل على أن المسألة وجهاً آخر غير ما ذكره .

ولا يقال إن حذف التنوين فيما سقته من شواهد راجع لعلة التخفيف لا لالتقاء الساكنين ، لا يقال ذلك لأن الحذف لالتقاء الساكنين ضرب من التخفيف ولأن مقتضى توحيد الظاهرة توحيد العلة كذلك ، بله رأى سيبويه القائل بأن حذف التنوين لالتقاء الساكنين خاص بالشعر (١٣٨) ، وقد أريناك بعض النماذج التي يمكن تعليل حذف التنوين فيها باللقاء الساكنين ، وهي من القرآن لا من الشعر ، مما يرجح قول المبرد ، القائل بأن حذف التنوين لالتقاء الساكنين جائز في مطلق الكلام (١٣٩) هذا إذا سلمنا بأن ثمة تنويناً محذوفاً .

ولو سلمنا جدلاً بأن الظاهرة اللغوية الواحدة يمكن أن يكون لها علتان كحذف التنوين في اسم الفاعل تخفيفاً تارة ولالتقاء الساكنين تارة أخرى ، فإن الجواب عن ذلك هو صحة ورود بعض الشواهد التي عمل فيها اسم الفاعل النصب من غير تنوين ولا نون ، ولو قدّرت التنوين والنون لما التقى ساكنان كما في قول قيس بن الخطيم (١٤٠) :

الحافظو عورة العشرة لا يأتيهم من ورائنا نطف

- نصب عورة مع حذف النون ، ولو أثبت النون لما التقى ساكنان
- ولقد حاول سيبويه ومن تابعه تسوية هذه الظاهرة باطالة الكلام

• (١٣٥) البقرة / ١٤٥

• (١٣٦) الفاتحة / ٨

• (١٣٧) الاحقاف / ٢٤

• (١٣٨) كتاب سيبويه ١/١٠٥ ، وانظر البحر المحيط ٤/١٨٥

• (١٣٩) المقتضب ١/١٩ ، ٢/٣١٣ ، والبحر المحيط ٤/١٨٥ ، ٧/٣٥٨

• (١٤٠) الشاهد في كتاب سيبويه ١/١١٦ ، والمقتضب ٤/١٤٥ ، وشرح الكافية : ٢/٢٠٣

قال سيبويه : « لم يحذف النون للاضافة ، ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حين طال الكلام » (١٤١) .

وهذه عِلَّةٌ ثالثة تضاف إلى العلتين المتقدمتين ، وهو أمرٌ غير سائغ ولا مقبول ، والأولى أن يقال ان اسم الفاعل يعمل مصاحباً للتنوين والنون وهو الغالب ، ويعمل غير مصاحبٍ لهما وهو قليل ولكنّ النحويين حكمتهم المجازاة المتوهمة بين الفعل المضارع واسم الفاعل ، وجعلتهم يوجبون تلازم الحال أو الاستقبال مع التنوين ، وحملتهم أيضاً على تقدير تنوين أو نونٍ فيما ليس فيه نون ولا تنوين ، وهي التي حملتهم كذلك على منع إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي غير أنا أريناك حججهم ، وأريناك ما فيها من ضعفٍ وتداعٍ .

وهاك مثلاً ثانياً من اسم الفاعل العامل من غير تنوين فيه قال الشاعر (١٤٢) :

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ رب أخا عون بن مخراق

أمّا عملُ اسم الفاعل في الضمير فاختلف فيه النحاة . قال سيبويه « وإذا قلت هم الضاربوك ، وهما الضاربك ، فالوجه فيه الجر ، لأنك إذا كفت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر » (١٤٣) .

فالضمير عند سيبويه محمولٌ على الظاهر ، والظاهر في هذه المواضع يكون مجروراً ، وإلى هذا ذهب المبرد والرمثاني (١٤٤) . ومما يلفت النظر أن ابن هشام ذهب في أوضح المسالك إلى أن سيبويه يعامل « الضمير كالظاهر فهو منصوب في الضاربك ، مخفوض في ضاربك ،

(١٤١) كتاب سيبويه ١١٦/١ ، وانظر المقتضب ١٤٥/٤ ، وشرح الكافية ٢٠٣/٢ .

(١٤٢) كتاب سيبويه ١٠٧/١ والمقتضب ١٥١/٤ ، والشاهد فيه نصب عبد .

(١٤٣) كتاب سيبويه ١١٧/١ ، وانظر البحر المحيط ٣١٨/٢ ، وشرح التسهيل للمرادي ٤٥٦/٢ .

(١٤٤) أوضح المسالك ١٧٧/٢ - ١٧٨ .



ويجوز في الضاربك والضاربوك الوجهان «(١٤٥) وهو مخالفٌ لظاهر كلام سيبويه ، ومما يزيد ما أقول قوّة أن عدداً من النحاة نصّوا على أن الضمير عند سيبويه في موضع جر .

قال صاحبُ إعراب القرآن : « فإلهاء والكاف عند سيبويه في موضع الجر بالإضافة لكفّ النون ، كما أنّ الظاهر في قوله : سابق النهار(١٤٦) ، وقوله : لذائقو العذاب(١٤٧) جر «(١٤٨) .

وقال المرادي : « مثال كونه ضميراً متصلاً هذا مكرمك ، وهذان مكرماك ، وهؤلاء مكرموك ، فالكاف في الأمثلة الثلاثة وشبهها في موضع جر على مذهب سيبويه ، وأكثر المحققين ، وهو الصحيح ، والمضمر نائبٌ عنه . والظاهر إذا حذف التنوين والنون من اسم الفاعل كان مجروراً ، فكذلك المضمر الذي ناب عنه «(١٤٩) .

فالضمير عند سيبويه في موضع جر ، كما تقدّم «وذهب الأخفش وهشام إلى أنّ الضمير في موضع نصبٍ ، وأنّ التنوين والنون حذفاً للطافة الضمير «(١٥٠) .

والوجه عندنا أنّ الضمير يكون في موضع نصبٍ تارة ، وفي موضع جرٍ تارة أخرى . والدليل على ذلك عمل اسم الفاعل وعدمه . فمما جاء فيه الضمير في موضع نصب قوله تعالى : « إنني جاعلك للناس

(١٤٥) أوضح المسالك / ١٧٨ .

(١٤٦) ياسين / ٤٠ . وهي قراءة من قرأ بالإضافة انظر البحر المحيط ٣٣٨/٧ .

(١٤٧) الصافات / ٣٨ . وقرئ لذائقون . انظر البحر المحيط ٣٥٨/٧ .

(١٤٨) إعراب القرآن / ١٦٣/١ .

(١٤٩) شرح التسهيل / ٤٥٦/٢ .

(١٥٠) شرح التسهيل / ٤٥٦/٢ ، وانظر البحر المحيط ٣١٨/٢ ، وإعراب القرآن : ١٦٣/١ ، وأوضح

المسالك : ١٧٨ / ٢ .

إماماً» (١٥١) وقوله تعالى : « إنا منجوك وأهلك » (١٥٢) فنصب إمامٍ وأهلك دليل" على أن الضمير في الآيتين في موضع نصب (١٥٣) . ولا يقال: إن ههنا فعلاً مقدراً هو الذي عمل النصب في إمام وأهلك (١٥٤) ، لا يقال ذلك لأن الأصل عدم التقدير إلا إذا دعت ضرورة ملجئة إليه (١٥٥) .

ومما جاء من الضمائر في موضع جرقول الحطيئة (١٥٦) .

غيبت كاسبهم في قعر مظلمة فاغفر عليك سلام' الله يا عمر

ومقتضى ما رأيناه أن الضمير غير محمولٍ على الظاهر من مثل « أنا ضاربٌ زيداً » بالتنوين، ولا « أنا ضاربٌ زيدٍ » بالاضافة ، لأنه لو كان محمولاً على هذا النحو لكان الوجه ثبوت التنوين والنون في اسم الفاعل العامل في الضمير كما قال الشاعر (١٥٧) :

هم القائلون الخيرَ والآمرونه إذا ما خشوا من محدث الأمر معظماً  
وكما قال شاعرٌ آخر (١٥٨) :

ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه  
ويسند ما قلناه أن هشاماً أجاز « ضاربك ، ونصب الضمير ،  
وقياسه جواز اثبات النون مع الضمير » (١٥٩) .

(١٥١) العنكبوت / ٩٧ .

(١٥٢) البقرة / ١٢٤ .

(١٥٣) انظر اعراب القرآن / ١٦٣/١ .

(١٥٤) كتاب سيبويه ١٠٧/١ - ١٠٩ ، واعراب القرآن / ١٦٣/١ والبحر المحيط : ١٨٦/٤ وحاشية على شرح الفاكهي ٣٠/٢ .

(١٥٥) شرح الكافية : ١١٦/١ .

(١٥٦) ديوان الحطيئة : ٢٠٨ ، وانظر البحر المحيط ١٨٧/٤ «ألقيت» .

(١٥٧) كتاب سيبويه ١١٨/١ . وشرح المفصل ١٢٥/٢ ، والبحر المحيط : ٣١٨/٢ .

(١٥٨) كتاب سيبويه ١١٨/١ . وشرح المفصل ١٢٥/٣ ، والمقرب ١٢٥/١ ، والبحر المحيط ٣١٨/٢ .

(١٥٩) البحر المحيط ٣١٨/٢ ، وانظر شرح النسبيل : ٤٥٦/٢ .

وإنما هو محمول" في حالة الجر على المظهر مثل : « ولا الليل سابق النهار » في قراءة من قرأ بجر النهار وإضافة سابق ، ومحمول" في حالة النصب على المظهر في نحو « ولا الليل سابق النهار » في قراءة من قرأ بنصب النهار من غير تنوين في سابق (١٦٠) .

وختلاصة ما تقدّم أن لا مجازاة بين اسم الفاعل والفعل المضارع، وأن اسم الفاعل يعمّل عمل فعله تعدياً ولزوماً ، وهذا العمل هو وجه الشبه الوحيد بين اسم الفاعل والفعل يضاف إلى ذلك رائحة من معنى الفعل لا معنى الفعل كما سيأتي .

**والأمر الثاني :** أن اسم الفاعل يعمل مفرداً ومثنى ومجموعاً .

**والأمر الثالث :** يعمل اسم الفاعل إذا كان صلة لأل ماضياً وحالاً واستقبالاً وهو الكثير الغالب ، وقد يضاف إلى معموله فلا يعمل وهو كثير أيضاً . قال سيبويه : « ومن قال هذا الضارب الرجل قال هو الضارب الرجل وعبدالله ، ومن ذلك انشاد بعض العرب قول الأعرابي :

الواهب' المائة الهجانِ وعَبْدِها عوداً تَزَجِّي بينها أطفالها(١٦١)

وقد يعمل اسم الفاعل ذو اللام النصب في مثل قول قيس بن الخطيم الذي تقدّم ، وهو قليل .

**والأمر الرابع :** يعمّل اسم الفاعل المجرد من أل إذا كان منوناً بمعنى الحال والاستقبال ، وهو الكثير الغالب . قال الفرّاء : وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل «(١٦٢) .

(١٦٠) ٤٠ / ياسين . وانظر البحر المحيط ٣٢٨/٧ . وفيه «قرأ عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الخطفي

سابق بغير تنوين . النهار بالنصب » .

(١٦١) كتاب سيبويه ١١٤/١ ، ١١٥ ، وانظر المقتضب : ١٦١/٤ - ١٦٣ .

(١٦٢) معاني القرآن : ٢٠٢/٢ .

**والأمر الخامس :** يعمل اسم الفاعل إذا كان منوناً مجرداً من أل بمعنى المضي • وهو قليل •

**والأمر السادس :** يعمل اسم الفاعل إذا كان مجرداً من أل ومن التنوين بمعنى الحال والاستقبال تارة ، ولا يعمل تارة أخرى •

**والأمر السابع :** يعمل اسم الفاعل إذا كان مجرداً من أل ومن التنوين بمعنى الماضي تارة ولا يعمل تارة أخرى •

**والأمر الثامن :** يعمل اسم الفاعل في الضمير النصب تارة والجر تارة أخرى وسيأتي ذكر هذه الأحكام جميعاً في نهاية الدراسة مدعمة بالشواهد مقترنة مع غيرها من الأحكام الخاصة باسم الفاعل •

**المضارعة المعنوية :** رأينا مما مضى كيف أن نحاة هذا الفريق يعوّلون على المجازاة اللفظية ولا يعوّلون على المجازاة المعنوية ، كما سئرى عند الفريق الثاني • ومن أجل ذلك جعلوا دأبهم إقامة خيوطٍ واهية من الشبه اللفظي بين اسم الفاعل والفعل المضارع ، وهذا راجع إلى اعتقادهم بأن اسم الفاعل اسم لا فعل ، وهذا يُفسّر قولهم إن اسم الفاعل فرع عن الفعل في العمل • قال ابن يعيش : « فلما كانت أسماء القاعلين فروعاً على الأفعال كانت أضعف منها في العمل » (١٦٣) • وأمّا المجازاة المعنوية فلا تزيد عندهم على صحة وقوع الفعل موقع اسم الفاعل العامل (١٦٤) دون أن يوازنوا موازنة فعلية بين معنى الفعل ومعنى اسم الفاعل (١٦٥) ، واكتفوا بما نصّ عليه سيبويه من المجازاة المعنوية (١٦٦) •

(١٦٣) شرح المفصل ٧٨/٦ •

(١٦٤) انظر قطر الندى : ٢٧١ •

(١٦٥) انظر الفعل زمانه وأبنيته ٣٥ •

(١٦٦) انظر كتاب سيبويه ١٠٢/١ ، ١١٤/١ •

**قرارات الفريق الثاني :** وأمّا الفريق الثاني فيعمل في المجازة على المعنى دون الصورة ، وهذا يُفسّر إجازتهم لأعمال اسم الفاعل معتمداً وغير معتمد (١٦٧) ، وإعمال اسم الفاعل مصغراً وموصوفاً (١٦٨) ، وإعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي (١٦٩) .

قال السيوطي : « وقال الكوفيون – إلاّ الفراء – ووافقهم النحاس يعمل – أي اسم الفاعل – مصغراً بناء على مذهبهم أنّ المعتبر شبهه للفعل في المعنى لا الصورة . قال ابن مالك في التحفة : هو قوي بدليل إعماله محوّلًا للمبالغة اعتباراً بالمعنى دون الصورة » (١٧٠) .

وذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أنّ اسم الفاعل العامل هو «فِعْلٌ» وسَمَّاه الفعل الدائم ، وزعم أنّ هذه تسمية الفراء له ، وأنّ الكوفيين تابعوا الفراء على هذه التسمية . قال : « أمّا اعتبار اسم الفاعل فعلاً وكونه قسيم الماضي والمضارع ، فهو رأي الفراء وزعمه أيضاً ، وعليه الكوفيون الذين جاءوا بعده ، ولم تقع لي نسبة ذلك إلى الفراء في كتب النحو التي استطعت الوقوف عليها ، ولكنني وجدت في موضعين أحدهما : مجالس اللغويين والنحاة لأبي القاسم الزجاجي ، كما يستظهر السيوطي نسبه إليه ، والثاني كتاب معاني القرآن للفراء » (١٧١) .

(١٦٧) انظر شرح الكافية ٢/٢٠٠ ، وهمع الهوامع ٢/٩٥ .

(١٦٨) انظر شرح التسهيل ٢/٤٥٢ ، وهمع الهوامع ٢/٩٦ .

(١٦٩) انظر شرح المفصل ٦/٧٧ ، وشرح الكافية ٢/١٩٩ والتصريح ٢/٦٥ – ٦٦ و قطر الندى ٢٧١ .  
(١٧٠) همع الهوامع ٢/٩٥ – ٩٦ . وقال السيوطي معللاً عدم إعمال اسم الفاعل المصغر عند البصريين « فلا يجوز هذا ضويرب زيداً لعدم وروده ، وللدخول ما هو من خواص الاسم عليه فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيتها التي هي عمدة الشبه » همع الهوامع ٢/٩٥ وانظر شرح التسهيل ٢/٤٥٢ قلت : تأمل استبدال المجازة اللفظية .

(١٧١) مدرسة الكوفة . ٢٣٨ ، وانظر النحو العربي نقد وتوجيه له أيضا ص ١١٦ وما بعدها، والفعل زمانه وأبنيته للدكتور ابراهيم السامرائي ١٩ ، ٢٠ .

ويبدو لي أن الوقوف على حقيقة اسم الفاعل برصد خصائصه اللغوية أولى من الغلو والشطط ، والاتكاء على شقٍ من شقيه والنفخ فيه حتى يصيرَ مبايناً لأصل الوضع فيه . والذي أراه أن اسم الفاعل ليس فعلاً وإنما يَعْمَلُ عمل الفعل ، والعمل سببه رائحة من الفعل لا معنى الفعل ، ولا يجوز بسبب هذه الرائحة أن نصنفه فعلاً فضلاً عن قبوله علامات الاسم من تعريفٍ بأل والاضافة وقبولٍ للتنوين ، وقبولٍ للتصغير والوصف ، وقبولٍ للتثنية والجمع خلافاً للفعل ، فضلاً عن أن النظر إلى اسم الفاعل ينبغي أن يسלט على جهتين منه جهة تتضمن رائحة من الفعل ، وهي التي سميناها فيما مضى جهة الدلالة على الحدوث ، وجهة تفيد الدوام والثبوت .

وقد ساق السيوطي (١٧٢) في الأشباه والنظائر عدة فروق جوهرية بين الفعل واسم الفاعل منها : « ان اسم الفاعل مع فاعله يعدُّ من المفردات بخلاف الفعل مع فاعله » (١٧٣) ، وأن اسم الفاعل يَتَعَدَّى بنفسه وبحرف الجر خلافاً للفعل الذي يمتنع فيه ذلك كقوله تعالى : « فعال لما يريد » (١٧٤) نستثني من ذلك طائفة من الأفعال سمعت عن العرب بالوجهين مثل : سمعه وسمع له ، ونصحه ونصح له ، وشكره وشكر له ونحوها .

ومقتضى هذه الفروق عدم حمل اسم الفاعل على الفعل من جهة المطابقة في المعنى ، فضلاً عن أن يكون اسم الفاعل العامل فعلاً قائماً برأسه .

(١٧٣) نظر الأشباه والنظائر : ١٨٨/٢ وما بعدها .

(١٧٣) : الأشباه والنظائر ١٨٨/٢ .

(١٧٤) البروج / ١٦ وانظر الأشباه والنظائر ١٨٨/٢ ، وشرح المفصل ٧٨/٦ .

ومما يزيد ما قلناه قَوَّةً أنَّ أرباب البيان أصرُّوا على إفادة اسم  
 الفاعل الثبوت لا الحدوث خلافاً للفعل المفيد للتجدد والحدوث . قال  
 عبد القاهر : « إنَّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من  
 غير أن يقتضي شيئاً بعد شيء . وأمَّا الفعل فموضوعه على أنَّه يقتضي  
 تجدُّد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء . فاذا قلت : زيد منطلق فقد أثبت  
 الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً ، بل  
 يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك : زيد " طویل ، وعمرو قصير . فكما  
 لا يقصد هاهنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث بل توجبهما  
 وتثبتهما فقط وتقتضي بوجودهما على الإطلاق ، كذلك لا تتعرض في  
 قولك : زيد منطلق لأكثر من إثباته لزيد . وأمَّا الفعل فاتَّه يقصد فيه  
 إلى ذلك . . فان قلت : زيد ها هو ذا ينطلق فقد زعمت أن الانطلاق  
 يقع منه جزءاً ، وجعلته يزاوله ويزجيه ، وإن شئت أن تُحسَّ الفرق  
 بينهما من حيث يلفظ ، فتأمل هذا البيت :

لا يَألف الدرهم المضروب صرَّتنا لكن يمرُّ عليها وهو منطلق

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ، ولو قلته بالفعل : لكن يمرُّ عليها  
 وهو ينطلق لم يحسن . وإذا أردت أن تعتبره بحيث لا يخفى أن  
 أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه ، فانظر إلى قَوِّله تعالى : « وكلبهم  
 باسط ذراعيه بالصيد » فانَّ أحداً لا يشك في امتناع الفعل ههنا ،  
 وإن قولنا : كلبهم يبسط ذراعيه لا يؤدي الغرض ، وليس ذلك إلاَّ لأنَّ  
 الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت . ويقتضي الاسم ثبوت  
 الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ومعنى  
 يحدث شيئاً فشيئاً . ولا فرَّق بين وكلبهم باسط ، وبين أن يقول :  
 وكلبهم واحد مثلاً في أنك لا تثبت مزاولة ، ولا تجعل الكلب يفعل  
 شيئاً ، بل تثبته بصفةٍ هو عليها ، فالغرض إذن تأدية هيئة الكلب .

ومتى اعتبرت الحال في الصفات المشبّهة وجدت الفرقَ ظاهراً بيناً ، ولم يعترضك الشك في أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه • فإذا قلت : زيد طويل وعمرو قصير لم يصلح مكانه يطول ويقصر ، وإنما تقول : يطول ويقصر إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو كالشجر والنبات والصبي ، ونحو ذلك مما يتجدد فيه الطول أو يحدث فيه القصر • فأما وانت تحدث عن هيئة ثابتة ، وعن شيء قد استقرّ طولُه ، ولم يكن ثم تزايد وتجدد فلا يصلح فيه إلا الاسم «(١٧٥) • وهذا الذي عبّرَ عنه عبد القاهر قيم " ثمين ويصلح ردّاً مقنعاً على الذين يجهدون أنفسهم من أجل رمي اسم الفاعل في دائرة الفعلية بالقسر والاعتناق والتحمل ، غيرَ أنَّ الامام عبد القاهر تجاهلَ قضيةَ إعمال اسم الفاعل ، وهي قضية لا يجرؤ أحدٌ على نكرانها ، وأنها من خواص الأفعال ، وهذا ما حدا بالأستاذ الصفوي إلى أن يخالف عبد القاهر قال الشيخ ياسين : « وكثيراً ما يستعمل اسم الفاعل من غير إفادة التجدد والحدوث كما في الله عالم وامرأة حائض وغير ذلك • قال الأستاذ الصفوي : وهذا يخالف ما ذكره الشيخ عبد القاهر من أنه لا دلالة في زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق وغيره من ان الاسم للثبوت ، ولعلَّ ذلك لاختلاف علماء النحو والمعاني «(١٧٦) ومقتضى ما تقدم من كلام عبد القاهر وما ساقه الشيخ ياسين أن اسم الفاعل في الأعم والأغلب يفيد الثبوت ، وهو ما عبرنا عنه فيما تقدم بشق الثبوت من اسم الفاعل ، وان شقاً من اسم الفاعل لا يتطابق من جهة مع الفعل ولكنه يتضمن رائحة من معنى الفعل أفضت إلى العمل ، وهذا العمل هو الشبه الوحيد بين الفعل واسم الفاعل ، ومن أجله أطلقنا على اسم الفاعل الذي يعمل على هذا النحو اسم الفاعل الدال على الحدوث مسامحة لا مطابقة •

(١٧٥) دلائل الاعجاز : ١٩٣ - ١٩٤ •

(١٧٦) حاشية ياسين على شرح الفاكهي : ١٤٦/٢ •



وعلى هذا تدور حقيقة اسم الفاعل ، وهي حقيقة قائمة على أصالة الاسمية فيها ، وأنَّ جانباً منها يشبه الفعل في العمل نتجت عن راحة من الفعلية لا معنى الفعلية مطابقة . ومقتضى هذا سقوط المجازاة اللفظية ، وسقوط المجازاة المعنوية كذلك ، وحدث بعض التغييرات في أحكام اسم الفاعل المبنية على هذا الفهم الجديد القائم على وصف حقيقة اسم الفاعل كما هي من غير قسرٍ ولا تمحل . وسيأتي بيان أحكام اسم الفاعل في نهاية هذه الدراسة .

### ج - إضافة اسم الفاعل :

وهذه مسألة ثالثة من مسائل اسم الفاعل موصولة الأسباب بما قبلها من مسائل اسم الفاعل ، وقد أنبأنا النحاة أنَّ إضافة اسم الفاعل إضافة غير محضة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً لأنها في نية الانفصال . قال الرضي : « أمّا إضافة اسم الفاعل والمفعول إضافة لفظية فنقول كون إضافة الصفة إضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف إليه إمّا رفعاً أو نصباً ، وذلك لأتّه إذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجروراً في الحقيقة ، والتنوين المحذوف في اللفظ مقدّر منوي فتكون الاضافة كلا إضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية » (١٧٧) .

ومقتضى ما تقدّم عن الرضي أنَّ الحكم على الاضافة لفظية كانت أو غير لفظية مبني على العمل ، والعمل مبني على المشابهة بين اسم الفاعل والفعل ، فالاضافة إذن مبنية على المجازاة اللفظية والمعنوية ، فان كان ثمة مجازاة تحقيقاً أو تقديرًا كانت الاضافة لفظية ، وان لم يكن كانت الاضافة حقيقية وهذا الفهم أفضى إلى لبسٍ واضطرابٍ في موضوع الاضافة كما أفضى إلى لبسٍ واضطرابٍ في موضوع إعمال اسم الفاعل ، وليس غريباً أن نقع على هذا اللبس وهذا

(١٧٧) شرح الكافية ٢٧٨/١ ، وانظر أوضح المسالك : ١٦٨/٢ ، وانظر حاشية على شرح الفاكي ١٣٦/٢ .

الاضطراب ، لأن الأساس الذي بنيت عليه المسائل واحدٌ فيها جميعاً .  
ولذلك من السهل أن نُنْفَسِرَ خلافهم في مسألة الاضافة كما فَسَّرْنَا  
خلافهم في إعمال اسم الفاعل . فهم يقرّون أن اسم الفاعل إذا  
أُضيف بمعنى الماضي كانت إضافته حقيقية (١٧٨) وسرّ ذلك أن اسم  
الفاعل عندهم لا يعمل بمعنى الماضي ، وإنما يعمل بمعنى الحال  
أو الاستقبال (١٧٩) ومن أجل ذلك نَصَّوْا على أن إضافة اسم الفاعل  
المراد به الحال أو الاستقبال إضافة لفظية (١٨٠) ، ومن أجل ذلك اختلفوا  
في إضافة اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة من غير  
تقييد بزمان معين ، فذهبت طائفة إلى أن إضافته لفظية (١٨١) ، وذهبت طائفة  
وهم الأكثرون إلى أن إضافته محضة (١٨٢) ، وذهب بعضهم إلى أن  
إضافة اسم الفاعل المستمر تكون محضة تارة وغير محضة تارة أخرى  
بالنظر إلى جانب المضي فيه أو الحال والاستقبال . قال الشيخ ياسين :  
« وأجابَ الدماميني تبعاً لحواشي الكشّاف بأن اسم الفاعل إذا كان  
بمعنى الاستمرار ففي إضافته اعتباران أحدهما أنها محضة باعتبار  
معنى المضي فيه ، وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ، ولا يعمل ،  
وثانيهما أنها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال ، وبهذا  
الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما أُضيف إليه » (١٨٣) ونقل  
صاحبُ التصريح عن اليميني شارح الكشاف مثل هذا ، وهو ما ساقه  
الامام العبادي في رسالة اسم الفاعل (١٨٤) .

---

(١٧٨) رسالة في اسم الفاعل ٧١ وما بعدها ، وانظر معنى اللبيب : ٥١١ - ٥١٢ وشرح الكافية :  
٢٧٨/١ - ٢٨٠ .

(١٧٩) شرح الكافية : ٢٧٨/١ - ٢٨٠ ، ومعنى اللبيب ٥١١ - ٥١٢ ورسالة في اسم الفاعل : ٧١ - ٧٢ .

(١٨٠) شرح الكافية : ٢٧٨/١ - ٢٨٠ ، ومعنى اللبيب ٥١١ - ٥١٢ ورسالة في اسم الفاعل : ٧٢ .

(١٨١) الكشاف ٢/٢٩ - ٣٠ ، وانظر شرح الكافية ٢٧٨/١ - ٢٨٠ ، ورسالة في اسم الفاعل ٧٢ .

(١٨٢) الكشاف ١/٩ ، والبحر المحيط ١٨٧/٤ ومعنى اللبيب : ٥١٢ .

(١٨٣) حاشية على شرح الفاكهي ٢/١٣٤ .

(١٨٤) التصريح ٢/٧٠ ، وانظر رسالة في اسم الفاعل : ٧١ .

غير أننا رأينا فيما تَقَدَّمَ أن سيبويه أقرَّ أن اسم الفاعل قد تتمحض إضافته (١٨٥) ، وهذا من شأنه فتح ثغرةٍ كبيرةٍ فيما أصلوه ، ورأينا كذلك أن الأساس الذي بنيت عليه الإضافة اللفظية وغير اللفظية قائم على المجازاة بين اسم الفاعل والفعل ، وقد بان فيما تَقَدَّمَ بطلان هذه المجازاة ، وإن اسم الفاعل يعمل بمعنى المضي كما يعمل بمعنى الحال أو الاستقبال ، وأنه لا يحلُّ لنا أن نجعل وجهاً من وجوه التعبير أصلاً للآخر كأن نجعل « كلُّ نفسٍ ذائقة الموت » بالتنوين أصلاً لـ « كلُّ نفسٍ ذائقة الموت » بغير تنوين . وأن الوجه أن يقال لدينا وجهان وجه يجري فيه اسم الفاعل على الإضافة ، ووجه يجري فيه على التنوين ، وليس أحدهما أصلاً للآخر . ويترتب على هذا أن إضافة اسم الفاعل بمعنى المضي أو الحال أو الاستمرار حقيقية شأنها شأن أي إضافة حقيقية .

ومن مفارقات النحويين العجيبة أن كون الإضافة محضة أو غير محضة مبني على العمل ، ومع ذلك فقد أصروا على أن إضافة الصفة المشبَّهة لفظية (١٨٦) مع أن الوجه حسب منطقتهم أن تكون إضافتها إضافة محضة ، وأن تكون إضافة اسم الفاعل إضافة لفظية ، لأن اسم الفاعل فرع عن الفعل كما تقدم ، والصفة المشبَّهة فرعٌ عن اسم الفاعل ، غير أن الأملَ لا يخبو في جهد السلف فقد حكى صاحبُ المقنع عن الكوفيين أنهم أجازوا أن تكون إضافة الصفة المشبَّهة محضة\* وقال ياسين: كون إضافة الصفة المشبَّهة محضة أولى من تتمحض إضافة اسم الفاعل وإليك لفظه « واسم الفاعل قد يَتَعَرَّفُ بالاضافة إذا كان بمعنى الماضي أو

١٨٥) انظر كتاب سيبويه ٢٤٨/١ ، وانظر البحر المحيط ٢١/١ ، ٢٨/١ ، ٤٤٧/٧ ، وشرح الكافية ٢٧٩/١ ورسالة في اسم الفاعل : ٧٦ - ٧٧ .

١٨٦) انظر كتاب سيبويه ١٢٥/١ ، وشرح الكافية ٢٧٨/١ ، وحاشية على شرح الفاكهي ١٥٢/٢ .  
\* انظر البحر المحيط : ٤٤٧/٧ .

أُريد به الاستمرار ، على ما قاله الزمخشري • قال الشهاب القاسمي في حواشي الجامي • وانظر مع قولهم إنَّ إضافة الصفة المشبَّهة لفظية • ومع تصريح الرضي وغيره كشروح التسهيل بدلالاتها على الاستمرار ، بل ومع قول التوضيح ان اسم الفاعل إذا أُريد به الثبوت كان صفة مشبَّهة ، ولا يخفى إشكال الفرق بينهما ، بل كون إضافة اسم الفاعل المذكور لفظية أولى ، لأنَّه أقرب إلى مشابهة الفعل التي هي سبب في كون الاضافة لفظية ، لأنَّ دلالته على الثبوت والاستمرار طارئة بخلاف الصفة المشبَّهة فدلالاتها على ذلك أصلية ، كما يستفاد ذلك من الرضي في باب الصفة المشبَّهة «(١٨٧) • ونصَّ ابن مالك في «التحفة» أنها – أي إضافة اسم الفاعل – قد تفيد التخصيص أيضاً فان ضارب زيدٍ أخصُّ من ضارب(١٨٨) •

وأما اعتراض ابن هشام على ابن مالك بقوله : « وهذا سهو ، فان « ضارب زيد » أصله ضارب ” زيدا بالنصب، وليس أصله ضارباً فقط ، فالتخصيص حاصل ” بالمعمول قبل أن تأتي الاضافة «(١٨٩) فمردود لأنَّ قصة الأصلة والفرعية في هذه المسألة قصة ” أنشأها الوهم ، ولا يجوز أن يكون وجه ” أصلاً لوجهٍ آخر ما دام قد صحَّ ورود الوجهين في الكلام الذي يحتج به • وقد قدَّمتنا – من أدلَّة دفع هذا التصور – فيما مضى – ما فيه الكفاية ونضيف هنا أن طائفة من النحاة ذهبت في مثل « ضارب زيد » إلى أن الاضافة أصل ، والتنوين فرع(١٩٠) •

(١٨٧) حاشية على شرح الفاكهي ١٥٢/٢ •

(١٨٨) مع الهوامع ٤٧/٢ ، وانظر مغنى اللبيب : ٥١١ •

(١٨٩) معى اللبيب : ٥١١ ، وانظر مع الهوامع : ٤٨/٢ •

(١٩٠) انظر البحر المحيط ١٤٠/١ ، ٩٧/٦ – ٩٨ ، ٤٢٤/٨ ، وشرح التسهيل للمراي ٤٥٦/٢ ، ومع

الهوامع ٩٥/٢ وحاشية ياسين على التصريح ٦٩/٢ •

## أحكام اسم الفاعل :

رأيت في نهاية هذه الدراسة أن أرصد الأحكام الكلية لاسم الفاعل  
بإيجاز شديد :

**أولاً :** اسم الفاعل وصف " يراد به الثبوت تارة ويراد' به الحدوث  
تارة أخرى ، وان دلالاته على الثبوت أغلب من دلالاته على الحدوث ،  
ومقتضى ذلك دخول الصفة المشبهة فيه .

**ثانياً :** اسم الفاعل ظاهرة لغوية مستقلة ترتبط بغيرها حيناً  
وتنفصل حيناً آخر ، وأكبر الأخطاء أن تحمل على غيرها من الظواهر  
اللغوية الأخرى .

**ثالثاً :** خصائص اسم الفاعل الاسمية لفظاً ومعنى أوسع من  
خصائصه الفعلية ، ومن أجل هذا فهو اسم " لا فعل " .

**رابعاً :** يَعْمَلُ اسم الفاعل عملَ فعله تعدياً ولزوماً ، والعمل  
هو القاسم المشترك الوحيد بينه وبين الفعل ، وان عِلَّة العمل هي  
تضمن اسم الفاعل رائحة من معنى الفعل لا معنى الفعل مطابقة .

**خامساً :** يعمل اسم الفاعل مفرداً ومثنى ومجموعاً . كقوله تعالى :  
« فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث  
أسفاً » (١٩١) .

وكقول عنتره (١٩٢) :

الشامي عِرضي ولم أشتمهما والناذِرَين إذا لم القهما دمي

(١٩١) الكهف / ٦ .

(١٩٢) شرح القوائد العشر ٣٧٧ ، والتصريح على التوضيح ٦٩/٢ ، وحاشية على شرح الفاكهي ١٤٥/٢ .

وكقوله تعالى : « والذاكرين الله كثيراً والذاكرات » (١٩٣) و « والحافظين فروجهم والحافظات » (١٩٤) . وكقوله تعالى : « خشعاً أبصارهم » جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير أبي عمرو وحمزة والكسائي (١٩٥) .

**سادساً :** يَعْمَلُ اسم الفاعل مصغراً ، حكى الكسائي أظنني مرتحلاً وسويراً فرسخاً (١٩٦) .

وقال الشاعر (١٩٧) :

فما طعم راح في الزجاج مدامة ترقق في الأيدي كميته عصيرها

**سابعاً :** يَعْمَلُ اسم الفاعل موصوفاً كقول الشاعر (١٩٨) :

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمان في الخليط المزابل

**ثامناً :** يَعْمَلُ اسم الفاعل إذا كان صِلَةً لأل ماضياً وحالاً واستقبالاً كقولنا : « أنا الضارب زيداً » على إرادة المضي أو الحال أو الاستقبال ، وهذا هو الكثير الغالب .

**تاسعاً :** يَعْمَلُ اسم الفاعل إذا كان صِلَةً لأل مثنى أو مجموعاً من غير ثبوت النون فيه كقول قيس بن الخطيم الذي تَقَدَّمَ :

الحافظوا عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا نطف

(١٩٣) الاحزاب / ٣٥ .

(١٩٤) الاحزاب / ٣٥ .

(١٩٥) القدر / ٧ والتصريح / ٦٩/٢ .

(١٩٦) شرح التسهيل / ٤٥٢/٢ ، وحاشية ياسين على التصريح / ٦٦/٢ .

(١٩٧) شرح التسهيل / ٤٥٢/٢ ، وهمع الهوامع : ٩٥/٢ .

(١٩٨) ينسب لبشر بن أبي خازم . وليس في ديوانه . وانظر اللسان فقد وفيه «المباين» والاعغال للفارسي

٦٩٨/١ وفيه «المباين» . وفي حاشية الاعغال ٦٩٨/١ البيست في ديوان الطرماح الطبعة الاوروبية

ص ١٦٤ . وقال الفارسي مؤكداً عمل اسم الفاعل الموصوف «وقد أصبت أنا في الشعر وصفه واعماله»

٦٩٨/١٠٠٠ ، وانظر حاشية ياسين على التصريح / ٦٦/٢ .

• وكقول عنتره الذي تَقَدَّمَ «الشاتمي عرضي» •

قال الخطيب التبريزي في بيت عنتره «أي اللذان شتما عِرْضِي ، والنون تحذف في مثل هذا كثيراً للتخفيف تقول: جاءني الضارباً زيد، والمعنى الضاربان زيداً ، وإنما جاز أن تجمع بين الألف واللام والاضافة ، لأنَّ المعنى الضاربان زيداً» (١٩٩) ، وقد تقدم عن سيبويه أن النون في مثل هذه الحالة تحذف لاطالة الكلام وتَقَدَّمَ بطلان ذلك (٢٠٠) أيضاً ثم ان النون لو كانت منوية لكان الوجه اثباتها كما تقدم في قوله تعالى : « والذاكرين الله كثيراً والذاكرات » وإنما هذا دليل " كما أسلفنا على عمل اسم الفاعل إذا كان متصلاً بالنون وغير متصل •

**عاشراً :** يضاف اسم الفاعل إذا كان صلة لأل ، وتكون إضافته حقيقية وقد أجاز « الفرّاء إضافة الوصف المحلّي بأل إلى المعارف كلها ك الضارب زيد » (٢٠١) •

**حادى عشر :** يعمَلُ اسم الفاعل إذا كان منوَّناً مجرداً من أل على إرادة الحال والاستقبال ، وهو الكثير الغالب ، وقد صرّح الفرّاء بهذا (٢٠٢) كقوله تعالى : « إنَّ الله بالغ أمره » (٢٠٣) في قراءة من قرأ بالتنوين والنصب ، وكقوله تعالى : « فلعلك باخع نفسك » (٢٠٤) • في قراءة من قرأ بالتنوين والنصب أيضاً ، وكقوله تعالى : « ولا تقولن شيء إنى فاعل " ذلك غداً إلاّ أن يشاء الله » (٢٠٥) •

(١٩٩) شرح القوائد العشر : ٣٧٧ •

(٢٠٠) انظر ما سلف : ٤٧ ، ٤٨ •

(٢٠١) أوضح المسالك ١٧٧/٢ •

(٢٠٢) معاني القرآن ٢/٢٠٢ ، وانظر ما سلف ٥١ •

(٢٠٣) الطلاق ٣/ وانظر ما سلف ٤١ •

(٢٠٤) الكهف / وانظر ما سلف ٤١ ، ٤٦ ، ٦١ •

(٢٠٥) الكهف / ٢٣ •

**ثاني عشر :** يَعْمَلُ اسم الفاعل إذا كان مجرداً من آل منوناً

- بمعنى المضي كقوله تعالى : « وكلبهم باسطاً ذراعيه بالصيد » (٢٠٦) .
- وقوله تعالى : « والله مخرج ما كنتم تكتمون » (٢٠٧) .

**ثالث عشر :** يَعْمَلُ اسم الفاعل إذا كان مجرداً من آل والتنوين

- على إرادة الحال أو الاستقبال كقوله تعالى : « ولا الليل سابق النهار » في قراءة عمارة وهي بنصب النهار من غير تنوين في سابق (٢٠٨) .

وكقوله تعالى : « فالحب والنوى » (٢٠٩) وكقول أبي الأسود

الدؤلي (٢١٠) :

فألفيته غير مستعبٍ ولا ذاكرٍ الله إلا قليلاً

وكقول الشاعر (٢١١) :

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ رب أخا عون بن مخراق

**رابع عشر :** يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي مجرداً من

- آل والتنوين كقوله تعالى : « جاعل الملائكة رسلاً » (٢١٢) على إرادة المضي ،
- وكقوله تعالى : « وجاعل الليل سكناً » (٢١٣) على إرادة المضي أيضاً .

**خامس عشر :** يضاف اسم الفاعل وتكون إضافته محضة على إرادة

المضي أو إرادة الحال والاستقبال ، ومثال الأول « أنا ضارب زيد »

(٢٠٦) الكهف / ١٨ ، وانظر ما سلف ٣٤ .

(٢٠٧) البقرة / ٧٢ ، وانظر البحر / ١ / ٢٦٠ ، والمغني ٦٩١ .

(٢٠٨) يس / ٤٠ ، وانظر ما سلف ٤٦ ، ٥١ .

(٢٠٩) الأنعام / ٩٥ ، وانظر ما سلف ٤٤ .

(٢١٠) انظر ما سلف ٤٦ .

(٢١١) انظر ما سلف ٤٨ .

(٢١٢) فاطر / ١ ، وانظر ما سلف ٤٤ .

(٢١٣) الأنعام / ٩٦ ، وانظر الكشاف / ٢ / ٢٩ - ٣٠ ، والبحر المحيط / ٤ / ١٨٧ ، ومعنى اللبيب ٥١١ .



بمعنى ضربته ، ومثال الثاني قَوْلُهُ تَعَالَى : « كَلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ » (٢١٤) ونحوها كثير .

**سادس عشر :** يعمل اسم الفاعل في ضميره النصب تارة والجر تارة أخرى من مثل قوله تعالى : « إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا » (٢١٥) وقوله تعالى : « إِنَّا مَنجُوكَ وَأَهْلَكَ » (٢١٦) ، وكقوله تعالى : « وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنكُم مَّلَاقُوهُ » (٢١٧) ، وقوله تعالى : « فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هَمَّ بِالْغُوهِ » (٢١٨) ، وقوله تعالى : « لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ » (٢١٩) .  
وكقول الحطيئة (٢٢٠) :

غيبت كاسبهم في قَعْرِ مَظْلَمَةٍ      فاغفر عليك سلام الله يا عمر'  
والعمل هو الدليل على موضع الضمير إن كان نصباً أو جراً .

**سابع عشر :** موضع الضمير النصب دائماً إذا اتصل باسم الفاعل النون أو التنوين كقول الشاعر (٢٢١) :

هم القائلون الخير والآمرونه      إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما  
وكقول الشاعر (٢٢٢) :

ولم يرتفق والناس محتضرونه      جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه

**ثامن عشر :** إضافة اسم الفاعل والصفة المشبهة إضافة محضة ، لأنَّ الأصل الحكم على الظاهر .

(٢١٤) ١٨٥ / آل عمران ، وانظر ما سلف ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٥٩ .

(٢١٥) ٩٧/العنكبوت وانظر ما سلف ٤٩ .

(٢١٦) ١٢٤ / البقرة وانظر ما سلف ٥٠ .

(٢١٧) ٢٢٣ / البقرة .

(٢١٨) ٤٧ / الاعراف .

(٢١٩) ٤٧ / الحج .

(٢٢٠) انظر ما سلف ٥٠ .

(٢٢١) انظر ما سلف ٥٠ .

(٢٢٢) انظر ما سلف ٥٠ .

## وصف نسختي الرسالة ، وبيان خطة العمل

لهذه الرسالة نسختان الأولى محفوظة بمركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية ، وهي شريط يحمل رقم ٢٨٧ مصثور عن نسخة بجامعة برنستون في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتقع في أربع ورقات من الحجم المتوسط ، والخط نسخي مقروء ، وفيها بعض السقط وبعض التعريف أيضاً لذلك لم أعتمد عليها .

أمّا النسخة الثانية فهي نسخة محفوظة بالمكتبة القادرية ببغداد ، وتقع في ورقتين ، لكنها أكمل' من الأولى وأصح ، لذلك اعتمدها ، واتخذتها أصلاً ، علماً بأن النسختين لا يعلم تاريخ نسخهما .

وقد سرت' في تحقيق هذه الرسالة على ما دأب عليه المحققون فاتخذت نسخة القادرية أصلاً ورمزت للثانية بحرف « م » وكنت' في بعض المواضع اعتمد نسخة « م » لأنني رأيت' هذه المواضع في نسخة الأصل غير صحيحة أو أن' الوجه الراجح هو ما في نسخة « م » .

ومما قمت' به في التحقيق أني رجعت' إلى مظان' كل' نص' ساقه المؤلف عن غيره ووازنت بين النص كما ساقه المؤلف في الرسالة ، وبينه عند مؤلفه الأصلي ، وقد دأبت على هذا في جميع النصوص باستثناء ما تعذر بلوغه ، وهو قليل جداً .

ومما قمت به في التحقيق أني رجعت' إلى مظان' كل' نص' ساقه ما وَرَدَ من آيات قرآنية بذكر مواضعها في القرآن ، وتخريج ما وَرَدَ من الشعر بذكر بعض المصادر التي وَرَدَ فيها ، فضلاً عن عَرَضَ المادة جميعها على كتب النحو للتأكد من صحة ما وَرَدَ في هذه الرسالة .

هذا بيان موجز بنسختي الرسالة ، وخطة العمل وعسى أن أكون وفقت' فيما ندّبت' إليه نفسي ، وعلى الله نتوكل ، وإليه المرجع' والمآب .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .  
مكتوبة سوال رفع للعلامة احمد ابن قاسم العيني  
المسند به ما قولكم رضي الله تعالى عنكم فما اسم  
الفاعل المراع به الاستمرار في جميع الأزمنة اذا ما  
اضيف لمعرفته هل تتعرف بالاضافة بكل اعتبار او  
كجوز فيه اعتبار ان كما نقله شارب التوضيح عن  
البيهقي شارب الكشاف احد مما ان اضافة غير  
محضة لصدق بالخال والاستقبال والثاني انها  
محضة لصدق بالماض وهل الثبوت والدوام غير  
الاستمرار ولا وهل بين قول شارب التوضيح تنبيه  
اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة  
هذه الصفات صفات مشبهة الافعال كضارب  
فانه اسم فاعل الا اذا اضيف الى مرفوعه وذلك فيما  
دا على الثبوت كظاهر القلب وشاحط الدار اي بعيد  
نصفة مشبهة ايضا منافاة فان قول الاول عومل  
معاملة الصفة المشبهة الخ يرد على خلاف ذلك ولا  
واذا قلتم بان اضافة حال دلالة على الثبوت  
معنوية فالفرق بينه وبين المشبهة اذا سلمت انها  
غيرها حينئذ مع الاحتاد مما في الدلالة على الثبوت  
هل يصح الفرق بينهما بان اسم الفاعل حينئذ  
غير عامل فليست اضافة في نية الا انفصال فلم  
تعد الاضافة شيئا فربما وهل يصح تأييد هذا  
الفرق

الصفحة الأولى من نسخة برنستون

باسم الرحمن الرحيم و صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم سنة احوال في  
 شيخنا العالم العلامة احمد بن قاسم العمادى رحمه الله عليه صورته  
 الحمد لله ما قولكم رضي الله عنكم في اسم ان كل المراد به الاستمرار في جميع الازمنة اذ اضيف  
 لا معرفة هل يتكون بالاضافة لكل المتبادر او يجوز فيه اعتبار ان كما نقله شارح  
 التوضيح عن الهمي شارح الكفاية اهدما اذا اضافة غير محضة لصيغة الجار  
 والاستقبال وانما اضافة كالمعنى وبها الثبوت والردام غير ان اولها  
 وهو بين قول شارح التوضيح نسبة اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عموماً  
 معاملة الصفة المشبهة في رفع السبب كـ وبين قول التوضيح نسبة جميع هذه  
 الصفتان محضاً مشبهة الا فاعلاً كضار فانه اسم فاعل اذا اضيف الى رفته  
 وذلك فيما دل على الثبوت لطاهر التعليل وشا حط الاراء جديدة فصيغة  
 ايضا شافاه فان قول الاول عموماً معاملة الصفة بدل على ان ليس بصيغة  
 وقول الثاني مصدقة بدل على خلاف ذلك اولها واذا قلتم بان اضافة جاز  
 والتمه على الثبوت صفة في الفرق بينه وبين الصفة المشبهة او اسلم انه غير  
 مع اتحادها في الدلالة على الثبوت وهو يصح الفرق بينهما بان اسم الفاعل كـ غير  
 علم فليس اضافة في نية الانفصال فاذا وانه التعريف والتحصيل بخلاف  
 الصفة المشبهة فانها مضافة لا معمولها في نية الانفصال فلم تغد الاضافة  
 شيئاً منها وهو يصح تأييد هذا الفرق بان اضافة اسم الفاعل اذا كان معمولاً  
 مضموناً لفظاً ان اسم الفاعل في نية الانفصال وان كان والا على كونه  
 ويكون مدار الفرق على الاضافة على المول وعدمها وهو قول العلامة السبكي في الفرق  
 بينهما واما كون الصفة المشبهة لا تعرف مطلقاً فان اضافة الفعل على معمول  
 ارفع بخلاف غيرها فانها ترفع عن رفع وهو النص معناه ان الما كان المصداق  
 الرض في الانفصال فيها بخلاف اسم الفاعل او معمولها الجواب فقد اختلفت  
 هذه المسئلة على الطلاب لازلتم نزلتم بحق ما سكن ولا طرقت الخايس الكبر

وصورة

الصفحة الأولى من نسخة المكتبة القادرية - بغداد

رسالة في اسم الفاعل

المراد به

الاستمرار في جميع الازمنة



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ ) (١) •

سؤال (٢) رفع ( للشيخ الامام العالم ) (٣) العلامة (٤) أحمد بن (٥)

قاسم العبَّادي ( رحمة الله عليه ) (٦) •

صورته (٧) : الحمد لله ، ما قولكم - رضي الله تعالى عنكم - في (٨)

اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة إذا أُضيف إلى

معرفة (٩) ؟ هل يتعرف (١٠) بالاضافة بكل اعتبار أو يجوز (١١) فيه

اعتباران - كما نقله شارح (١٢) التوضيح عن اليميني (١٣)

شارح الكشاف - أحدهما : أن إضافة غير محضة لصدقه بالحال

والاستقبال • والثاني : أنها محضة ( لصدقه ) (١٤) بالماضي (١٥) ؟ •

(١) ما بين قوسين ساقط من م

(٢) في م : صورة سؤال •

(٣) ساقط من م •

(٤) في م : للعلامة •

(٥) في م • ابن •

(٦) ما بين قوسين ساقط من م •

(٧) ساقط من م •

(٨) في م : فما اسم الفاعل •

(٩) في م : لمعرفة •

(١٠) في م : تتعرف •

(١١) في م : تجوز •

(١٢) شارح التوضيح هو النحوي المعروف صاحب التصريح زين الدين خالد بن عبدالله بن أبي بكر المصري

الأزهري الوقاد • ولد سنة ٨٢٨ هـ تقريباً • وتوفي سنة ٩٠٥ هـ • ترجمته في الضوء اللامع ٣/١٧١ هـ

والكواكب السائره ١/١٨٨ ، وشذرات الذهب ٨/٢٦ •

(١٣) هو العلامة يحيى بن القاسم بن عمر بن علي العلوي اليميني • ويعرف بالفاضل العلوي ، وبالفاضل

اليميني • قرأ على شيوخ أهل اليمن ، وارتحل الى بغداد والشام وخراسان ، وبرع في علوم كثيرة •

له : حاشية على الكشاف سماها « درر الاصداف في حل عقد الكشاف » فرغ من تأليفها سنة ٧٣٨ هـ ،

وله حاشية أخرى سماها « تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف » ولد سنة ٦٨٠ هـ وتوفي سنة

٧٥٠ هـ • ترجمته في البدر الطالع ٢/٣٤٠ ، وكشف الظنون ٢/١٤٨٠ • والأعلام ٨/١٦٣ •

(١٤) من م •

(١٥) في الأصل : كالماضي ، والمثبت من م • وانظر ما قاله شارح التوضيح في التصريح ٢/٧٠ •

وهل الثبوت والدوام غير الاستمرار أو لا ؟ وهل بين قول(١٦) شارح التوضيح : تنبيه : إذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة ( الصفة المشبّهة في رفع السببي . . الخ وبين قول(١٧) التوضيح : تنبيه جميع ) (١٨) . هذه الصفات صفات " مُشَبَّهة إِلَّا فاعلاً كضارب فأنّه اسم فاعل إِلَّا إذا أُضيف إلى مرفوعه ، وذلك فيما دلّ على الثبوت كظاهر(١٩) القلب ، وشاحط الدار ، أي بعيدها فصفة مُشَبَّهة أيضاً . منافاة ؟ فإنّ قول الأوّل عومل معاملة الصفة المشبّهة . . . الخ ( يدلّ على أنّه حينئذٍ ليس بصفة مشبّهة ، وقول الثاني : انه صفة مشبّهة ) (٢٠) يدلّ على خلاف ذلك أو لا ؟ . وإذا قلتُم بأنّ إضافته حال دلالتّه على الثبوت معنوية ، فما الفرق بينه وبين الصفة المشبّهة إذا سلمتم أنّّه(٢١) غيرها حينئذٍ (٢٢) مع اتحادهما في الدلالة على الثبوت ؟ وهل يصحّ الفرق بينهما بأنّ اسم الفاعل حينئذٍ غير عامل فليست إضافته في نية الانفصال ( فافادته التعريف أو التخصيص بخلاف الصفة المشبّهة فانها مضافة إلى معمولها في نية الانفصال)(٢٣) فلم تفدها الاضافة شيئاً منهما(٢٤) . وهل يصحّ تأييد هذا الفرق بأنّ إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي معنوية لبطلان عمل اسم الفاعل حينئذٍ فلم تكن في نية الانفصال ، وإن كان دالاً على الحدوث ، ويكون مدار الفرق على الاضافة إلى المعمول وعدمها ؟ وهل

(١٦) انظر قول شارح التوضيح في التصريح ٧٠/٢ .

(١٧) انظر قول صاحب التوضيح في أوضح المسالك ٢٦٧/٢ ، والتصريح ٧٨/٢ .

(١٨) من الصفة المشبّهة . . . جمع ساقط من م .

(١٩) في م : كظاهر ، خطأ .

(٢٠) ما بين قوسين من يدلّ . . . صفة مشبّهة ساقط من م .

(٢١) في م : انها .

(٢٢) من م .

(٢٣) ما بين قوسين من فافادته التعريف . . . الانفصال ساقط من م .

(٢٤) في م : فيهما .



قول (٢٥) العلامة السيوطي في الفرق بينهما : وأما كون الصفة المشبهة لا تتعرف مطلقاً ، فلأنَّ إضافتها نَقْلٌ عن أصل وهو الرفع ، بخلاف غيرها فانه (٢٦) نقلٌ عن فَرَع وهو النصب معناه أنَّه لما كان المضاف إليه فيها الرفع ، قوي الانفصال فيها بخلاف اسم الفاعل ؟

- أوضحوا لنا الجواب ، فقد أشكلت (٢٧) هذه المسألة على الطلاب
- لا زلتم بزمam الحقِّ ماسكين ، ولطريق النجاح سالكين

وصورة (٢٨) الجواب ( للشيخ أحمد بن قاسم العبَّادي المرفوع إليه السؤال رحمة الله عليه ) (٢٩)

الحمد لله ، وصَلَّى اللهُ على سيدنا محمدٍ وآله وصحبه أجمعين (٣٠)

ذكر (٣١) في – الكشف – في الكلام على قوله تعالى : مالك يوم الدين (٣٢)

أنَّ اسم الفاعل إذا أُريد به زمانٌ مستمر كانت إضافته حقيقية

واعترض (٣٣) عليه بأنَّه ذكر (٣٤) في الكلام على قوله (٣٥) تعالى : جاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً

(٢٥) انظر قول العلامة السيوطي في همع الهوامع ٤٨/٢ . والعلامة السيوطي هو الامام المعروف صاحب المؤلفات العديدة النافعة عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي . ولد سنة ٨٤٩ هـ وتوفي سنة ٩١١ هـ . ترجمته في الكواكب السائرة : ٢٢٦/١ - ٢٣٢ ، والضوء اللامع ٦٥/٤ - ٧٠ ، وشذرات الذهب ٥١/٨ وما بعدها

- (٢٦) من م . وفي الاصل : فانها
- (٢٧) م : شكلت
- (٢٨) الواو : ساقطة من م
- (٢٩) ما بين قوسين ساقط من م
- (٣٠) في م : وصحبه وسلم
- (٣١) انظر الكشف ٩/١
- (٣٢) الفاتحة : ٨
- (٣٣) من المعترضين أبو حيان . الأندلسي انظر البحر ١٨٧/٤ ، وابن هشام انظر مغنى اللبيب ٥١٢
- (٣٤) انظر الكشف ٢٩/٢ - ٣٠
- (٣٥) الانعام ٩٦

ما حاصله : أن اسم الفاعل إذا أُريد به زمانٌ مستمر كانت إضافته لفظية • فقد تناقض كلامه • قال السيد (٣٦) كالسعد (٣٧) : وأُجيب بأن الزمان المستمر يشمل الماضي والحال والاستقبال ، فجاز أن يعتبر جانب الماضي ، فلا يكون الاسم عاملاً ، وتكون إضافته حقيقية ، وأن يعتبر جانب الحال أو الاستقبال فكان الاسم عاملاً وإضافته غير حقيقية • وكل واحدٍ من الاعتبارين يتعلّقُ باقتضاء المقام وقرائن الأحوال • انتهى •

وفي هذا الجواب الذي أقرّه السيد كالسعد تصريحٌ "بجواز الأمرين بالاعتبارين • وقال الرضي (٣٨) : وأمّا اسماً (٣٩) الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب" (٤٠) "جائز" مطلقاً سواء كان بمعنى الماضي أو بمعنى (٤١) الحال أو الاستقبال أو لم يكونا لأحد الأزمنة الثلاثة ، بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو : زيد ضامر"

(٣٦) هو السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني علامة دهره ، صاحب شرح المواقف ، والتعريفات وغيرها • ولد سنة ٧٠٥ هـ وتوفي سنة ٨١٤ هـ • ترجمته : في بغية الوعاة : ١٩٦/٢ - ١٩٧ •

(٣٧) هو العلامة الكبير صاحب شرح التلخيص ، وشرح العقائد في أصول الدين ، مسعود بن عمر سعدالدين التفتازاني • انتهت اليه معرفة علوم البلاغة والمقول بالمشرق ، بل بسائر الأمصار ، لم يكن له نظير في معرفة هذه العلوم • ولد سنة ٧١٢ هـ وتوفي سنة ٧٩٢ هـ وقيل سنة ٧٩١ هـ • الدرر الكامنة ١١٩/٥ - ١٢٠ ، وانظر ترجمته أيضاً في بغية الوعاة ٢/٢٨٥ •

(٣٨) قول الرضي الذي ساقه المؤلف هنا متتابعاً ساقه الرضي في شرح الكافية مفرقا ، وقد نص المؤلف على هذا - كما سيأتي - وسأجعل الاحالات الى شرح الكافية ، هنا متعددة حسب تتابع النصوص في شرح الكافية •

والرضي هو الامام المشهور نجم الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي شارح الكافية والشافية وهما لابن الحاجب • توفي سنة ٦٨٤ هـ وقيل : سنة ٦٨٦ هـ • وعلى ذبوع اسمه وذبوع شرحه للكافية والشافية فان أخباره نزره • قال السيوطي : «ولقبه نجم الأئمة • ولم أقف على اسمه ، ولا على شيء من ترجمته الا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح (يعني شرح الكافية) سنة ثلاث وثمانين وستمائة • وأخبرني صاحبنا المؤرخ شمس الدين بن عزم بمكة ، أن وفاته سنة ٨٤ أو ست الشك منى • بغية الوعاة ١/٥٦٧ - ٥٦٨ • وانظر شذرات الذهب ٥/٣٩٥ •

(٣٩) في الأصل أسماء • والتصحيح من م وشرح الكافية •

(٤٠) م : سببي •

(٤١) ساقط من م •

بطنه أو مسود (٤٢) وجهه ، أو مؤدب (٤٣) خدامه • وإذا كان كذا فاضافتها إلى سبب (٤٤) هو فاعلها معنى لفظية دائماً (٤٥) • ويعمل (٤٦) اسماً (٤٧) الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب (٤٨) بمعنى الاطلاق كانا أو بأحد الأزمنة الثلاثة نحو : مرتت برجلٍ نائمٍ في داره عمرو ، ومضروب على بابه بكر ، لكن لا يضافان إلى مثل هذا المرفوع ، إذ لا ضمير فيه يصحُّ انتقاله إلى الصفة وارتفاعه بها (٤٩) ، فيبقى بلا مرفوعٍ في الظاهر (٥٠) •

وأما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات اللفظية (٥١) فيحتاج (٥٢) • إلى شرطٍ - لكونها أجنبية - وهو مشابھتهما الفعل (٥٣) معنى ووزناً • ويحصل هذا الشرط لهما إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاطلاق المفيد للاستمرار (٥٤) • فإذا ثبت أن اسمي (٥٥) الفاعل والمفعول يعملان في الأجنبي إذا كانا بأحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتها إذن إلى ذلك الأجنبي لفظية ، لأنَّ ذلك (٥٦)

- 
- (٤٢) في م وشرح الكافية ومسود وجهه •  
(٤٣) في الأصل مؤب خدامه وهو خطأ • وفي م و مؤدب خدامه وكذا في شرح الكافية •  
(٤٤) في م : سببي •  
(٤٥) شرح الكافية : ٢٧٨/١ • والكلام الذي يلي «دائماً» هو للرضي أيضاً ولكنه غير متصل بما قبله في شرح الكافية •  
(٤٦) في شرح الكافية : ويعمل أيضاً •  
(٤٧) في م : اسم الفاعل •  
(٤٨) في م : السببي •  
(٤٩) في الأصل : فتبقى ، وما أثبتناه من م وشرح الكافية •  
(٥٠) في م : والظاهر وهو خطأ • وانظر النص في شرح الكافية : ٢٧٨/١ - ٢٧٩ وما يلي الظاهر من كلام هو للرضي أيضاً •  
(٥١) في شرح الكافية : الفعلية •  
(٥٢) في شرح الكافية : فمحتاج •  
(٥٣) في شرح الكافية للفعل •  
(٥٤) انظر النص في شرح الكافية : ٢٧٩/١ • وما يلي الاستمرار من كلام هو للرضي أيضاً •  
(٥٥) في شرح الكافية : اسم •  
(٥٦) في شرح الكافية : هذا •

مبني على العمل كما تقدم • أي في قوله : وغيره (٥٧) • كون (٥٨) إضافة  
الصفة إضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محلّ المضاف إليه إمّا رفعاً  
أو نصباً (٥٩) • انتهى المقصود نقله (٦٠) مُفَرِّقاً في كلامه الطويل • وفيه  
تصريح بأنّ إضافة الوصف إلى فاعله لفظية وإن كان بمعنى الماضي ،  
بخلاف إضافته إلى غير فاعله إذا كان بمعنى الماضي • وفيه أيضاً  
التصريح باطلاق أن إضافة الوصف المراد به الاستمرار لفظية  
خلاف لما (٦١) تقدم عن الكشف وأتباعه • لكنه قال بعد ذلك : فاسم (٦٢)  
الفاعل والمفعول المستمر يصحّ أن تكون (٦٣) إضافته محضة ، كما  
يصحّ أن لا تكون (٦٤) كذلك ، وذلك لأنّه ، وإن كان بمعنى المضارع  
إلاّ أنّ استمرار ملابسة المضاف للمضاف إليه يصحّ (٦٥) تعيينه به أو  
تخصّصه • قال سيبويه (٦٦) : تقول : مررت بعبده ضاربك ، كما

(٥٧) في الأصل وم : كغيره • وما أثبتناه يقتضيه كلام الرضي المتقدم وهو « واما عمل اسم الفاعل والمفعول  
في المفعول به وغيره •

(٥٨) ابتداء من كون الى قوله فيما سيأتي - انتهى المقصود هو للرضي •

(٥٩) شرح الكافية : ٢٧٨/١ •

(٦٠) انظر ما سبق حاشية ٣٨ ص ٧٤ •

(٦١) م : ما تقدم •

(٦٢) من م • وفي الأصل : فان اسم ، وفي شرح الكافية : واسم •

(٦٣) في شرح الكافية : يكون •

(٦٤) م وشرح الكافية : يكون •

(٦٥) شرح الكافية : يصحح •

(٦٦) قول سيبويه نقله المؤلف عن شرح الكافية لا عن الكتاب ، لأنه مسوق خلال النص الذي نقله المؤلف

عن الرضي انظر شرح الكافية ٢٧٩/١ - ٢٨٠ ، ولأن هناك خلافاً في اللفظ بين ما قاله سيبويه هنا،

وما قاله في الكتاب • ولفظ الكتاب : تقول : مررت بعبده ضاربك ، فتجعل ضاربك بمنزلة صاحبك •

وزعم يونس أنه يقول : مررت بزيد مثلك اذا أرادوا مررت بزيد الذي هو معروف بشبهك فتجعل

مثلك معرفة • ٢٤٨/١ الكتاب • وسيبويه هو امام النحاة عمرو بن عثمان بن قنبر • وسيبويه لقبه وبه

عرف • ولد سنة ١٤٨ هـ في البيضاء من قرى شيراز وتوفي سنة ١٨٠ هـ وقيل غير ذلك • ترجمته في طبقات

الزبيدي ٦٦ - ٧٠ ، وأخبار النحويين ٣٧ ، وانباء الرواة ٣٤٦/٢ - ٣٦٠ ، وبغية الوعاة : ٢٢٩/٢ -

• ٢٣٠

تقول : مررت بعبدا لله صاحبك ، أي المعروف بضربك ، كما تقول :  
 مررت ( برجلٍ شبيهك ) (٦٧) ، أي المعروف بشبيهك . فإذا قصدت هذا  
 المعنى لم يعمل الفاعل في محلِّ المجرور به نصباً كما في صاحبك ، وإن  
 كان أصله اسم فاعل (٦٨) من صحب يصحب ، بل تقدّره كأنه  
 جامد (٦٩) . انتهى .

فقد فصل في إضافة الوصف المراد به الاستمرار ، لكن مدرك  
 تفصيله غير مدرك تفصيل الكشاف وأتباعه المستفاد من (٧٠) الجواب  
 السابق ، كما هو ظاهر ، فهو موافق لهم في التفصيل مخالف لهم في  
 المدرك . وأمّا ابن هشام (٧١) فكلامه في مغنيه (٧٢) صريح في اعتماده  
 أنّ إضافة الوصف المراد به الاستمرار حقيقة أبداً في غير تفصيل .  
 فأنّه نقل كلام الكشاف الأوّل واستحسنه ، ثم ردّ كلامه الثاني  
 بعد ادعاء مناقضته للأوّل . ويتحصّل (٧٣) من ذلك كلّه أنّ  
 صاحب (٧٤) الكشاف وأتباعه كالسعد والسيد على التفصيل في إضافة  
 الوصف المراد به الاستمرار وكذا الرضي ، لكنه مخالف لهم في مدرك  
 التفصيل ، كما تقدّر وأنّ ابن هشام على الاطلاق فيها . ثم قال  
 السيد بعد ما تقدّم عنه ما نصّه : ويمكن بأن يقال : الاستمرار في

(٦٧) من م : وفي الأصل مررت بشبهك ، وفي شرح الكافية : كما تقول : يزيد شبيهك .

(٦٨) في م : في .

(٦٩) في م : جائز وهو خطأ .

(٧٠) من م ، وفي الأصل : في .

(٧١) هو العلامة جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري ، صاحب  
 المؤلفات العديدة النافعة في النحو ولد سنة ٧٠٨ هـ وتوفي سنة ٧٦١ هـ . ترجمته في الدرر الكامنة:

٤١٥/٢ ، وبغية الوعاة : ٦٨/٢ - ٧٠ وشذرات الذهب : ٦/١٩١ - ١٩٢ .

(٧٢) مغنى اللبيب : ٥١١ - ٥١٢ .

(٧٣) في م : ويتحصّل من ذلك .

(٧٤) صاحب من م . وصاحب الكشاف هو الامام العلامة أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر  
 الرمخشري ، يضرب به المثل في علوم الأدب واللغة والنحو . ولد في زهشدر إحدى قرى خوارزم سنة

٤٦٧ هـ وتوفي سنة ٥٣٨ هـ . ترجمته في انباه الرواة : ٣/٢٦٥ - ٢٧٢ وبغية الوعاة : ٢٧٩ - ٢٨٠ .

مالك يوم الدين ثبوتي ، وفي جاعل ، تجدددي بتعاقب أفراده ، فكان الثاني عاملاً وإضافته لفظية لورود(٧٥) المضارع بمعناه دون الأوّل . انتهى • ويستفاد(٧٦) منه أمور :

**الأوّل :** أنّ الاستمرار أعمّ من الثبوت والدوام ، لأنه يكون تجددياً ، بتعاقب أفراده ، وثبوتياً بدوام الثابت • وبذلك يحصل الجواب عن قول السائل(٧٧) : وهل الثبوت والدوام غير الاستمرار ؟ •

**والثاني :** ان اسم الفاعل إذا كان للثبوت كان غير عامل ، وكانت إضافته حقيقية ، وحينئذٍ يستشكل ذلك بالصفة المشبّهة، فإنّها للثبوت ومع ذلك فهي(٧٨) عاملة ، وإضافتها لفظية • ( وجوابه أنّ مدار كون الإضافة لفظية ) (٧٩) أو حقيقية على عمل الوصف وعدم عمله كما(٨٠) صرّح بذلك(٨١) الأئمة وتقدّم في كلام الرضي • والصفة تعمل ، وإن كانت للثبوت ، لأنّ عملها بسبب مشابهتها لاسم الفاعل ( في أنها تؤنث وتثنى وتجمع • وهذه المشابهة متحققة فيها دائماً فعملت دائماً ، وكانت إضافتها لفظية دائماً لوجود سبب العمل دائماً بخلاف اسم الفاعل ) (٨٢) فإنّ عمله لمشابهته الفعل المضارع ، فاذا كان بمعنى الثبوت فأنته(٨٣) المشابهة لأن المضارع لا يكون للثبوت ، فلم يعمل لانتفاء سبب العمل وكانت إضافته حقيقية •

(٧٥) من م ، وفي الأصل : وأورد •

(٧٦) في م : وسبق منه أمور •

(٧٧) من م ، وفي الأصل : السؤال •

(٧٨) من م أي عاملة •

(٧٩) من م ، ساقط من الأصل •

(٨٠) م : على ما صرح •

(٨١) م : به الأئمة •

(٨٢) ما بين قوسين من في انها تؤنث ... اسم الفاعل ساقط من م •

(٨٣) م : فانت •

**والثالث :** أنّه لا يصحُّ إطلاقُ أنّ إضافة الصفة المشبّهة لفظية

إن جعلنا اسم الفاعل المراد به الثبوت صفة مشبّهة حقيقة على ما سيأتي .  
وقد اختلف تعبيرهم فيه ، منهم من يُعبّرُ بأنّه صفة مشبّهة ، ومنهم من يُعبّرُ بنحو أنّ له حكم الصفة المشبّهة وأنه يعامل معاملتها ، فيحتمل أنّ اختلاف هذا التعبير مبني على الاختلاف في اسم الفاعل المذكور هل هو صفة مشبّهة حقيقة أو لا ؟ ويحتمل أنّ المراد منهما واحد، وأنّ في أحدهما مسامحة إمّا بأن يراد بالأوّل أنّ صفة مشبّهة حكماً ، وإمّا بأن يراد بالثاني أنّ صفة مشبّهة حقيقة . والتعبير بأنّ له حكمها أو أنه يعامل معاملتها لا ينافي أنه منها حقيقة ، وإنما عبّروا بذلك لأنّ إدخاله فيها أمرٌ طارئٌ (٨٤) على أصل وضعه . وقد قال المرادي (٨٥) : قلت ولقائلٍ أنّ يقول إنّ ضميراً ومنطلقاً (٨٦) ونحوهما مما يجري على المضارع أسماء فاعلين (٨٧) قُصِدَ بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبّهة وليست بصفة مشبّهة . فقد ردّ (٨٨) ما ذهب إليه من قال إنها لا تكون جارية لكونهم متفقين على أنّ شاحطاً في قوله (٨٩) :

من صديقٍ أو أخي ثقةٍ أو عدو شاحط دارا

(٨٤) م : ظاهر .

(٨٥) هو الامام النحوي المعروف صاحب الجنى الداني (مطبوع) وشرح التسهيل (مخطوط) وغيرهما بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي برع في العربية وكان اماماً فيها . ولد سنة ٦٨٠ هـ تقريباً وتوفي سنة ٧٤٩ هـ . ترجمته في الدرر الكامنة : ١١٦/٢ ، وبغية الوعاة ٥١٧/١ ، وشذرات الذهب ١٦٠/٦ وما بعدها . وانظر ما قاله المرادي معنى ولفظاً في حاشية على شرح الفاكهي ١٥٠/٢ ، وانظر مع اختلاف في اللفظ شرح التسهيل للمرادي ٤٥٩/٢ .

(٨٦) في حاشية الفاكهي : ومنطلقاً ومنبسطةً ونحوهما ١٥/٢١ .

(٨٧) كذا في م ، وحاشية على شرح الفاكهي ١٥٠/٢ ، وهو الصحيح ، وفي الأصل الفاعلين .

(٨٨) أي رد المرادي ما ذهب إليه من قال ان الصفة المشبّهة لا تكون مجارية للمضارع . والذي قال أنّ الصفة المشبّهة لا تجاري المضارع هو الزمخشري ، وابن الحاجب وظاهر كلام أبي علي الفارسي في الايضاح . وردّه ابن مالك بطاهر القلب ونحوه . انظر شرح التسهيل للمرادي ٤٥٩/٢ ، والمفصل : وشرحه ٨١/٦ .

(٨٩) الشاهد لعدي بن زيد . انظر كتاب سيبويه ١٢٤/١ من حبيب ، والتصريح على التوضيح ٢/٨٢ أخ ثقة ومعنى اللبيب ٤٥٩ ، وديوان عدي بن زيد : من ولي أو أخي ثقة وشرح التسهيل للمرادي ٤٥٩/٢ .

صفة مشبّهة • قلت : إن صحَّ الاتفاق فهو محمول على أن حكمه حكم الصفة المشبّهة لأنه قصد به الثبوت – كما تقدم – فلذلك أطلق عليه صفة مشبّهة • انتهى • وبما (٩٠) تقرر يعلم أن الفرق المذكور في السؤال هو نصُّ كلامهم حيث صرّحوا بأن مدار اللفظية والحقيقية على العمل وعدمه ، فلا حاجة مع ذلك إلى التأييد • وما ذكره السيوطي في الفرق مشكل • وفيه نظر ( لأنَّ نقل إضافة الصفة المشبّهة عن الرفع يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه ، لأنَّ المراد من الصفة ومرفوعها واحد ) (٩١) ، كما هو ظاهر • ويخالفه (٩٢) قول التوضيح كغيره لأنَّ (٩٣) الصفة المشبّهة (٩٤) لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير الموصوف (٩٥) • أي وحينئذٍ ينصب المرفوع فيتفاير مع الصفة ثم تقع الاضافة فليتأمل • والله تعالى (٩٦) أعلم بالصواب ، ( وإليه المرجع والمآب ) (٩٧) •

• وكتبه الفقير أحمد بن قاسم العبادي عفي عنهما (٩٨) •

وجاء في آخر النسخة م : وهذا آخر ما رأيته من السؤال والجواب ونقلته • والله أعلم • والحمد لله وحده ، وصلى الله على من لا نبي بعده • آمين •

(٩٠) م : وبهذا تقرر يعلم •

(٩١) من م ، ساقط من الأصل •

(٩٢) أنظر قول التوضيح في أوضح المسالك ٢/٢٦٩ ، والتصريح على التوضيح ٨١/٢ •

(٩٣) في التصريح لا الصفة ، وهو خطأ ٨١/٢ •

(٩٤) المشبهة ساقطة في أوضح المسالك ٢/٢٦٩ والتصريح ٨١/٢ •

(٩٥) في أوضح المسالك ٢/٢٦٩ والتصريح ٨١/٢ ضمير موصوفها •

(٩٦) من م •

(٩٧) من م •

(٩٨) يعني عنه وعن أبيه •



## الفهارس العامة



## فهرس الآيات (١)

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
<b>سورة الفاتحة</b>		
٤	٧٣،٤٧،٤٤،٤٢	١ - مالك يوم الدين
<b>سورة البقرة</b>		
٧	٢١	٢ - ولهم عذاب عظيم
٨	١٦	٣ - وما هم بمؤمنين
١٤	١٦	٤ - انما نحن مستهزءون
٢٦	١٦	٥ - وما يضل به الا الفاسقين
٣٠	١٥	٦ - اني جاعل" في الأرض خليفة
٧٢	٦٤،١٥	٧ - والله مخرج" ما كنتم تكتمون
١٢٤	٦٥،٥٠	٨ - انا منجوك وأهلك
١٣٣	١٥	٩ - ونحن له مسلمون
١٤٥	٤٧،٤١	١٠ - ما أنت بتابع قبلتهم
١٧٣	٢١	١١ - حلالا طيباً
١٧٧	١٥	١٢ - أولئك هم المتقون
٢٢٣	٦٥	١٣ - واتقوا الله واعلموا أنكم ملاقوه
<b>سورة آل عمران</b>		
١٨٥	٤٤،٤١،٤٠،٣٩ ٦٥،٥٩	١٤ - كل نفس ذائقة الموت

(١) راعينا في هذا الفهرس ترتيب الآيات حسب وقوعها في السور القرآنية، كما راعينا ترتيب السور بحسب ورودها في القرآن .

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
<b>سورة المائدة</b>		
٢	٤١	١٥- ولا آمين البيت الحرام
٩٥	٤٠	١٦- يحكم به ذوا عدل هدياً بالغ الكعبة
<b>سورة الأنعام</b>		
٩٥	٦٤،٤٤	١٧- ان الله فالق الحب والنوى
٩٦	٧٣،٦٤،٤٦،٢٤	١٨- فالق الاصباح وجعل الليل سكناً والشمس
<b>سورة الأعراف</b>		
٥	٤٢	١٩- ونادى أصحاب النار
١٣٤	٦٥	٢٠- فلما كشفنا عنهم الرجز الى أجل هم بالغوه
<b>سورة الكهف</b>		
٦	٦٣،٦١،٤٦،٤١	٢١- فلعلك باخع نفسك على آثارهم
١٨	٦٤،٥٥،٣٤	٢٢- وكلبهم باسط ذراعيه بالصيد
٢٣	٦٣	٢٣- ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غداً
٥٢	٤١	٢٤- وما كنت متخذ المضلين عضداً
<b>سورة الحج</b>		
٩	٤٠	٢٥- ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا كتاب منير ثاني عطفه
٦٧	٦٥	٢٦- لكل أمة جعلنا منسكاً هم ناسكوه
<b>سورة العنكبوت</b>		
٩٧	٦٥،٥٠	٢٧- اني جاعلك للناس اماماً

**سورة السجدة**

٢٨- ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤوسهم ١٢ ٣٩

**سورة الأحزاب**

٢٩- والحافظين فروجهم والحافظات  
والذاكرين الله كثيراً والذاكرات ٣٥ ٦٣،٦٢

**سورة فاطر**

٣٠- الحمد لله فاطر السموات والأرض  
جاعل الملائكة رسلاً ١ ٦٤،٤٤

**سورة ياسين**

٣١- ولا الليل سابق النهار ٤٠ ٦٤،٥١،٤٩،٤٦

**سورة الصافات**

٣٢- انكم لذائقو العذاب ٣٨ ٤٩،٤١

**سورة الزمر**

٣٣- هل هن كاشفات ضره أو أرادني برحمة  
هل هن ممسكات رحمته ٣٨ ٤١

٣٤- وسيق الذين ٧٣،٧١ ٤٢

**سورة غافر**

٣٥- تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم ٢ ٤٤

٣٦- غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ٣ ٤٤

**سورة الأحقاف**

٤٧،٤٠	٢٤	٣٧- فلما رأوه عارضاً مستقبلاً أوديتهم قالوا هذا عارضٌ ممطرنا
-------	----	-----------------------------------------------------------------

**سورة القمر**

٦٢	٧٠	٣٨- خشعاً أبصارهم
٣٩	٢٧	٣٩- انا مرسلو الناقة

**سورة المنافقون**

٤٥	٨	٤٠- ليخرجن الأعزب منها الأذل
----	---	------------------------------

**سورة الطلاق**

٦٣،٤١	٣	٤١- ان الله بالغ أمره
-------	---	-----------------------

**سورة النازعات**

٤١	٤٥	٤٢- انما أنت منذر من يخشاها
----	----	-----------------------------

**سورة البروج**

٥٤	١٦	٤٣- فعال لما يريد
----	----	-------------------

**فهرس الأحاديث**

٢٣	١ - ان امرأة كانت تهراق الدماء
٢٤	٢ - أعور عينه اليمنى

## فهرس الشعر

- ١ - من صديق أو أخي ثقة أو عدو شاحط دارا  
٧٩،٢٨،٢٢
- ٢ - غيبت كاسبهم في قعر مظلمة  
فاغفر عليك سلام الله يا عمر  
٦٥،٥٠
- ٣ - فما طعم راح في الزجاج مدامة  
ترقرق في الأيدي كميّت عصيرها  
٦٢
- ٤ - رب من أنضجت غيظاً قلبه  
قد تمنى لي موتاً لم يطع  
٤٥
- ٥ الحافظو عورة العشيرة لا  
يأتيهم من ورائنا نطف  
٦٢،٤٧
- ٦ - لا يآلف الدرهم المضروب صرتنا  
لكن يمر عليها وهو منطلق  
٥٥
- ٧ - ولم يرتفق والناس محتضرونه  
جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه  
٦٥،٥٠
- ٨ - هل أنت باعث دينار لحاجتنا  
أو عبد رب أخا عون بن مخراق  
٦٤،٤٨
- ٩ - فألفيته غير مستعتب  
ولا ذاكر الله الا قليلاً  
٦٤،٤٦
- ١٠ - الواهب المائة الهجان وعبدها  
عوداً تزجي بينها أطفالها  
٥١
- ١١ - اذا فاقد خطباء فرخين رجعت  
ذكرت سليمان في الخليط المزابل  
٦٢
- ١٢ - فأرسلها العراك ولم يزدها  
ولم يشفق على نقص الدخال  
٤٥
- ١٣ - هم القائلون الخير والآمرونه  
اذا ما خشوا من محدث الأمر معظماً  
٦٥،٥٠
- ١٤ - الشامي عرضي ولم أشتمهما  
والناذرين اذا لم القهما دمي  
٦١
- ١٥ - يا رب غابطنا لو كان يطلبكم  
لاقى مباعدة منكم وحرمانا  
٤٠

## فهرس الأعلام (١)

- ابراهيم السامرائي : ١٦ ، ٥٣ .  
 الأخفش (أبو الحسن) : ٣٨ ، ٤٩ .  
 الأزهرى (خالد) : ١٢ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٧١ .  
 الأعمشى : ٥١ .  
 أمين جبر : ٨ .  
 البرلسي (شهاب الدين) : ٩ .  
 بشر بن أبي خازم : ٦٢ .  
 التبريزي (الخطيب) : ٦٣ .  
 التفتازاني (السعد) : ٩ ، ٧٤ ، ٧٧ .  
 تمام حسان : ٥ .  
 الجاحظ : ٦ .  
 الجامي : ٤٣ ، ٦٠ .  
 جرير : ٤٠ .  
 الجرجاني (عبدالقاهر) : ١٤ ، ٥٥ ، ٥٦ .  
 الجويني : ١٠ .  
 ابن الحاجب : ١٧ ، ١٨ ، ٢٨ ، ٧٩ .  
 الحطيئة : ٥٠ ، ٦٥ .  
 حمزة : ٦٢ .  
 أبو حيان الأندلسي : ١٤ ، ١٥ ، ٢١ ، ٤٤ ، ٧٣ .  
 خالد السعيد : ٦ .  
 ابن الخشاب : ٢٢ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٢ .  
 الخليل بن أحمد : ٢٨ ، ٤٢ .
- الدؤلي : ٤٦ ، ٦٤ .  
 الدماميني : ٥٨ .  
 الرضي : ١٣ ، ١٧ ، ١٨ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ .  
 الرماني : ٣٣ ، ٤٨ .  
 الزجاج : ٢٤ ، ٤١ .  
 الزجاجي : ٥٣ .  
 الزمخشري : ٢٨ ، ٤٣ ، ٦٠ ، ٧٧ ، ٧٩ .  
 السبكي : ١٠ .  
 سويد بن أبي كاهل : ٤٥ .  
 سيبويه : ٣٠ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٩ ، ٧٦ ، ٧٩ .  
 السيوطي : ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٣ ، ٨٠ .  
 السيد الشريف : ٧٤ ، ٧٧ .  
 شمس الدين : ٧٤ .  
 صالح الحديدي : ٨ .  
 الصفوي : ٩ ، ٥٦ .  
 الطرماح : ٦٢ .  
 العبادي (أحمد بن قاسم) : ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ٢٠ ، ٥٨ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٨٠ .

(١) راعينا في فهرس الأعلام : الاسم أو اللقب الذي عرف به العلم ، ولم نراع الأب أو الابن اذا بدى به العلم .



- محمد بركات أبو علي : ٥ ، ٦
- محمد بن عبدالله (صلى الله عليه وسلم) : ٧١ ، ٧٣
- محمد عدنان البخيت : ٧
- محمد محي الدين عبد الحميد : ١٧ ، ١٤
- المرادي : ١٧ ، ١٩ ، ٢٨ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٠ ، ٧٩
- المعري : ٦
- المقدسي (محمد بن داود) : ٩
- مهدي المخزومي : ١٥ ، ١٦ ، ٥٣
- النحاس (أبو جعفر) : ٣٦ ، ٥٣
- نصرت عبد الرحمن : ٥ ، ٦
- نهاد الموسى : ٥
- ابن هشام : ١٩ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٢ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٧٧ ، ٧٣ ، ٦٠
- هشام بن معاوية : ٢٠ ، ٤٩
- ياسين الحمصي : ١٢ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٢
- ابن يعيش : ٣١ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٢
- اليميني : ٥٨ ، ٧١
- يونس : ٤٢ ، ٧٦

- عبد الكريم خليفة : ٧
- عدي بن زيد : ٢٨ ، ٧٩
- ابن عطية : ٢١
- ابن عقيل : ٤٥
- ابن العليج (ضياء الدين) : ٢٨
- عمارة بن عقيل : ٥١ ، ٦٤
- عمر حمادنة : ٨
- أبو عمرو بن العلاء : ٦٢
- عنتره : ٦١ ، ٦٢
- الغزي : ٩
- الفارسي (أبو علي) : ١٩ ، ٢٨ ، ٣٣ ، ٦٢ ، ٧٩
- الفاكهي : ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٧٩
- الفراء : ٢٤ ، ٣٥ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٦٣
- القاسمي (الشهاب) : ٤٣ ، ٦٠
- قيس بن الخطيم : ٤٧ ، ٥١ ، ٦٢
- الكسائي : ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٦٢
- لبيد بن ربيعة : ٤٥
- اللقاني (ناصر الدين) : ٩
- ابن مالك : ١٠ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٥٣ ، ٦٠ ، ٧٩
- المتنبي : ٦
- المبرد : ٤٧ ، ٤٨

## مصادر الدراسة والتحقيق ومراجعهما

- ١ - أخبار النحويين البصريين - تأليف أبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ، تحقيق الأستاذين طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي . الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ ١٩٥٥م مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .
- ٢ - الأشباه والنظائر في النحو - تأليف أبي بكر جلال الدين السيوطي . تحقيق الأستاذ طه عبد الرؤوف سعد نشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م .
- ٣ - اعراب القرآن - منسوب" الى الزجاج . تحقيق الأستاذ ابراهيم الابياري . الطبعة الأولى ١٩٦٣ م . الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية .
- ٤ - الأعلام - تأليف الأستاذ خير الدين الزركلي . الطبعة الخامسة . دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٠م .
- ٥ - الاغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني - تأليف : أبي علي الفارسي . تحقيق : محمد حسن عواد . رسالة ماجستير قدمت الى كلية الآداب بجامعة عين شمس سنة ١٩٧٤ م .
- ٦ - انباه الرواة على أنباء النحاة - تأليف : جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي . تحقيق : الأستاذ محمد أبو الفضل ابراهيم . مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠ م
- ٧ - الانصاف في مسائل الخلاف - تأليف كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنباري . تحقيق : الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد . الطبعة الرابعة ، ١٣٨٠ هـ ١٩٦١ م . المكتبة التجارية الكبرى .
- ٨ - أهدى سبيل الى علمي الخليل - تأليف : الأستاذ محمود مصطفى . الطبعة الثامنة ، ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م مطبعة محمد علي صبيح .
- ٩ - أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك - تأليف : أبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري . تحقيق : الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد . الطبعة الخامسة ١٩٦٦ م دار احياء التراث العربي . بيروت - لبنان .
- ١٠- ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون - تأليف اسماعيل باشا البغدادي . طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية ، ١٣٦٤ هـ ١٩٤٥ م .

- ١١- البحر المحيط - تأليف : أبي حيان محمد بن يوسف الاندلسي . طبع بالتصوير .  
الطبعة الثانية ، ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ١٢- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع- تأليف : محمد بن علي الشوكاني .  
الطبعة الأولى ١٣٤٨ هـ مطبعة السعادة .
- ١٣- البيان في غريب اعراب القرآن - تأليف : أبي البركات الأنباري . تحقيق :  
الدكتور طه عبد الحميد طه . مراجعة الأستاذ مصطفى السقا . دار الكاتب  
العربي للطباعة والنشر . القاهرة ، ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م .
- ١٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - تأليف : جلال الدين عبد الرحمن  
السيوطي : تحقيق : الأستاذ محمد أبو الفضل ابراهيم الطبعة الأولى . ١٣٨٤ هـ  
١٩٦٤ م . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ١٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - تأليف : ابن مالك . تحقيق : الأستاذ محمد  
كامل بركات . دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م .
- ١٦- حاشية على شرح التصريح - تأليف : ياسين بن زين الدين الحمصي . مطبعة  
مصطفى البابي الحلبي . بلا تاريخ
- ١٧- حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى - تأليف : ياسين بن زين الدين الحمصي .  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٣ هـ ١٩٣٤ م .
- ١٨- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة - تأليف : شهاب الدين أحمد بن حجر  
العسقلاني . تحقيق الأستاذ : محمد سيد جاد الحق . دار الكتب الحديثة .  
الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .
- ١٩- دلائل الاعجاز - تأليف : عبد القاهر الجرجاني . تحقيق الأستاذ : محمد عبد  
المنعم خفاجي . الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م . مكتبة القاهرة .
- ٢٠- ديوان الحطيئة - تحقيق الاستاذ : نعمان أمين طه . مطبعة مصطفى البسابي  
الحلبي الطبعة الأولى ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
- ٢١- ديوان عدي بن زيد- تحقيق الأستاذ : محمد عبد الجبار المعبيد . شركة دار  
الجمهورية للنشر والطبع بغداد ١٩٦٥ م .
- ٢٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب - تأليف : عبد الحي الحنبلي . مكتبة  
القدسسي ١٣٥١ هـ .

- ٢٣- شرح ألفية ابن مالك - تأليف : بهاء الدين عبدالله بن عقيل . تحقيق الشيخ : محمد محي الدين عبد الحميد . بلا تاريخ .
- ٢٤- شرح التسهيل - تأليف الحسن بن قاسم المرادي . نسخة مخطوطة مصنورة عن نسخة محفوظة بالمكتبة القادرية في بغداد . وهي عندي .
- ٢٥- شرح التصريح على التوضيح - تأليف : خالد الأزهرى . دار احياء الكتب العربية بلا تاريخ .
- ٢٦- شرح القوائد - تأليف : الخطيب التبريزي . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد . الطبعة الثانية ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م . نشر مكتبة محمد علي صبيح وأولاده .
- ٢٧- شرح الكافية في النحو - تأليف : رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي . دار الكتب العلمية . بيروت - لبنان .
- ٢٨- شرح المفصل - تأليف : يعيش بن علي بن يعيش . المطبعة المنيرية . بلا تاريخ .
- ٢٩- الضرائر الشعرية - تأليف محمود شكري آلوسي . مكتبة دار البيان . بغداد دار صعب . لبنان .
- ٣٠- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع - تأليف : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي . مكتبة القدس ١٣٥٤ هـ .
- ٣١- طبقات النحويين واللغويين - تأليف أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي . تحقيق الأستاذ : محمد أبو الفضل ابراهيم . دار المعارف / مصر .
- ٣٢- الفعل زمانه وأبنيته - تأليف الدكتور ابراهيم السامرائي . الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ مؤسسه الرسالة .
- ٣٣- القرآن الكريم - كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .
- ٣٤- قطر الندى وبل الصدى - تأليف : ابن هشام . تحقيق الشيخ : محمد محي الدين عبد الحميد . الطبعة الحادية عشرة ، ١٣٨٣ هـ ١٩٦٣ م المكتبة التجارية الكبرى .
- ٣٥- كتاب سيبويه - تأليف : سيبويه . منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م . بيروت - لبنان .

- ٣٦- الكشاف - تأليف : محمود بن عمر الزمخشري . الطبعة الأولى ١٣٥٤ هـ .
- ٣٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - تأليف : حاجي خليفة . مكتبة المثني بغداد .
- ٣٨-الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة - تأليف : نجم الدين الغزّلي . تحقيق الأستاذ : جبرائيل جبور . دار الفكر . بيروت - لبنان .
- ٣٩- اللغة العربية معناها ومبناها - تأليف الدكتور : تمام حسان . الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٩٧٣ م .
- ٤٠- مجيب النداء الى شرح قطر الندى - تأليف : أحمد بن الجمال الفاكهي . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٣ هـ ١٩٣٤ م .
- ٤١- مدرسة الكوفة - تأليف الدكتور : مهدي المخزومي . الطبعة الثانية ١٣٧٧ هـ . مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- ٤٢- المرتحل - تأليف - أبي محمد بن أحمد المعروف بابن الخشاب . تحقيق الأستاذ: علي حيدر . دمشق ١٣٩٢ هـ- ١٩٧٢ م .
- ٤٣- معاني القرآن : ( الجزء الثاني ) - تأليف : أبي زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفراء . تحقيق الأستاذ : محمد علي النجار . دار المصرية للتأليف والنشر .
- ٤٤- معجم المؤلفين - تأليف الأستاذ : عمر رضا كحالة . مكتبة المثني ، بيروت . دار احياء التراث العربي .
- ٤٥- معجم شواهد العربية - تأليف الاستاذ : عبد السلام محمد هارون . الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م مكتبة الخانجي بمصر .
- ٤٦- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - تأليف الأستاذ : محمد فؤاد عبد الباقي . دار الشعب / مصر .
- ٤٧- مغني اللبيب عن كتب الأعراب - تأليف : ابن هشام الأنصاري . تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد . مطبعة محمد علي صبيح . بلا تاريخ .
- ٤٨- المفضليات - تأليف : الفضل الضبي . تحقيق الشيخ : أحمد محمد شاكر والأستاذ عبد السلام هارون . الطبعة الثالثة ١٩٦٤ م دار المعارف بمصر .

- ٤٩- المقتضب - تأليف : أبي العباس محمد بن يزيد المبرد • تحقيق الأستاذ : محمد عبد الخالق عزيمة • المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة •
- ٥٠- المقرَّب - تأليف : علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور • تحقيق الأستاذين : أحمد عبد الستار الجوارى وعبدالله الجبوري • مطبعة العاني - بغداد • الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ ١٩٧١ م •
- ٥١- النحو العربي نقد وتوجيه - تأليف : الدكتور مهدي المخزومي • الطبعة الأولى • بيروت ١٩٦٤ م منشورات المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت •
- ٥٢- نشأة النحو - تأليف الشيخ محمد الطنطاوي • الطبعة الخامسة • دار المعارف ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م •
- ٥٣- همع الهوامع شرح جمع الجوامع - تأليف : عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي • تصحيح محمد بدر الدين النعساني • الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ مطبعة السعادة - مصر •

## فهرس الموضوعات

٥	مقدمة
٥	قصة تحقيق هذه الرسالة
٩	مؤلف الرسالة
٩	مؤلفاته
١٠	وفاته
١١	الرسالة
١١	مسألة اسم الفاعل
١١	أ - في الدلالة
١١	الثبوت والحدوث في اسم الفاعل
٢٩	ب - اعمال اسم الفاعل
٣١	المضارعة اللفظية
٥٢	المضارعة المعنوية
٥٧	ج - اضافة اسم الفاعل
٦١	أحكام اسم الفاعل
٦٦	وصف نسختي الرسالة ، وبيان خطة العمل
٦٧	صور عن المخطوطتين
٧١	المخطوطة
٨١	الفهارس العامة

رقم الايداع لدى  
مديرية المكتبات والوثائق الوطنية  
١٩٨٣/٣/ (١٣٥)